زهراء
علی
تحریرکندیا

تالیف

ماهر فی العلوم العقلية والنقلية فاضل نوجوان محسود الاقران
حضرت مولانا مفتي عبدالرازق صاحب کدنوي

مکتبہ امدادیہ
کانسی روڈ کوئٹہ
0313-8373970, 0300-3826021

شیخ الحدیث والتفسیر علامہ

مفتی عبدالرازق صاحب



خیر خواہ

وَمَا يَنۡطِقُ عَنِ الۡهَوٰى (القرآن)

زهراء

على

تحرير كنديا

﴿تاليف﴾

ماهر فی العلوم العقلية والنقلية فاضل نوجوان محسود الاقران

حضرت مولانا مفتي عبد الرازق صاحب كدنوي

الناشر

مكتبه امداديه

كاسي روڈ كوئٹه

۰۳۰۰۳۸۲۶۰۲۱==۰۳۱۳۸۳۷۳۹۷۰

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من تنزه جلال ذاته عن شوائب النسيان و الغلط و تقدس كامل صفاته عن سمات المين و الشطط و نصلي على فخر الرسل وهادي السبل محمد الذي ما تعسف في طريق الحق و أساء قط.

(**عليك التكلان**)عليك خبر مقدم و التكلان مبتداء مؤخر حصل للماتن من التقديم والتاخيرالحصروحصل للشارح من ههنا الى المتن الاتي ثلاثة امور التسمية والتحميد والصلوة فان قيل شروع الشارح با التسمية والتحميد والصلوة شروع بما لا يعني لانه شارح و الشارح يشرح المتن قلنا ليس شروع الشارح با التسمية والتحميد والصلوة شروع بما لا يعني لان فيه اقتداء بالقران العظيم وايضااقتداء بالسنة واقتداء باالنسلف الصالحين ودفع لوسوسة الشيطان الرجيم وهي كلها امور ما يعني وايضا الشارح اختارهذه الطريقة يعني التسمية والتحميد والصلوة للموافقة مع الاشياء الخارجيه لان في الخارج اربعة اشياء الاول ذات الله تعالى والثاني صفات الله تعالي والثالث مرتبة الرسالة والرابع جميع الموجودات فاورد الشارح في مقابلة الذات التسمية



و في مقابلة الصفات التحميد و في مقابلة مرتبة الرسالة الصلوة و في مقابلةجميع الموجودات الخارجيه الشرح فان قيل جاء في الخبر كل امر ذيبال لم يبدء فيه الخ والشارح قال عليك التكلان وهو ليس بحمد قلنا المقصود من الحمد اظهار صفات الكمال وقد حصل في قول الشارح اظهار صفات الكمال لان التكلان اسم للتوكل وهوالاعتمادعلي الغيروتفويض ا لامراليه وقال ذوالنون هوقطع الاسباب وخلع الارباب وقيل هوثقة بما عندالله واليئاس عمافي ايدى الناس واذاكان كذالك فيشترط في المفوض اليه ان يكون قادراعلي اداءمافوض اليه و يكون عالمابه وايضا ان يكون له صفة الرحيم فلولم يوجدواحدمن هذه الصفات لايصح التوكل عليه الغيروتفويض ا لامراليه كمالايخفى فالله موصوف بهذه الصفات الكمالية فلذانفوض امورناالى الله ان الله بصيربالعبادفاالتكلان عليه في قوة اظهار صفات الكمال وهذا عين الحمد

قوله(صل)اي ارحم

(علي من اوجدت الكائنات)

بعزته والصلوة مثل الحمدتجري فيهاالتفنن ا غيرهاالطريقة المشهورة بين المؤلفين من اتيانها بالجملة الاسمية كماغيرهافي

الحمد للتضمن ذالك الاتيان بعض الوجوه من انها تحصل بذالك الطريقة اللذة للسامع اذهي طريقة جديدة وكل جديد لذيذواشاربها المصنف الى انه ليس بمقلد في اتيان الحمد والصلوة للسلف اذللاجتهادفيه مساغ فيجوزلكل واحدمن الخلف ان يسلك غيرماسلك به السلف وفي قوله على من اشارة الى الحديث القدوسي لولاك لولاك لما خلقت الافلاك فان قيل لم لم يعقب الصلوة بالتسليم مع انه ماموربه في الاية قلنا للاشارة الى انه يكفي للامتثال الصلوة ولايجب التسليم على ماهوراي البعض اولان التسليم في الاية بمعنى الانقياد على مافسره بعض المفسرين وليس امرا بالتسليم او لان اجتماعهمافي الذكرلايدل على اجتماعهمافي الاداء فمن صلى عليه في وقت وسلم في وقت اخريكون متمثلاكمافي قوله تعالى واقيموالصلوة واتوالزكوة وفي ايرادكلمة على اشارة الى ان المرادبها صلوة الله تعالى لانها للاستعلاء ولا استعلاء لغيره تعالى على جناب محمدي واوردكلمة من لافادة التفخيم والتعظيم قوله

(اللهم اجعل ماحصل بجهدي) قال السيبويه والخليل ان اصل اللهم ياالله فحذفت الياء وعوضت الميم المشددة في الاخرولذالايقال يا اللهم لامتناع اجتماع بين العوض والمعوض

عنه وقال الفراء ان اصله يالله امنابخيرفخففف بحرف النداءمتعلقات الفعل قوله

(وانفع به سائر)

اي جميع المبتدئين قال الزمخشري السائربمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع توهم قوله

(من اصحاب التحصيل)

اي لامن اصحاب الصنائع قوله

(لاسيما)

بمعنىالمثل وزنا ومعنى اصله سوي اوسيوبكسرالسين وسكون الواو اولياء فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء ومعنى لاسيما لامثل كما اذا كانت مازائدة اومع شيئ زائدكما اذا كانت ماموصولة اوموصوفة هذااصله ثم استعمل بمعنى التخصيص بالنقل من معناه الاصلي وقديحذف لا عن اللفظ ولكنه مراد في النية وعده النحاة من كلمات الاستثناء وصرح صاحب المفصل بذالك وتحقيقه انه للاستثناء عن الحكم المتقدم ليحكم عليه على وجه الاتم بحكم من جنس حكم السابق وفيما بعده ثلاثة اوجه من الاعراب الرفع على كونه خبرا للمبتداء المحذوف فيكون التقدير لامثل الذي اولامثل شيئ وفيه انه يلزم على

هذاالتقديرحذف صدر الجملة والوجه الثاني انه مبتداء وخبره محذوف فيكون التقدير لامثل شيئ موجود اولامثل الذي موجود والوجه الثالث الجرعلى الاضافة قوله

(اذاكان من ذريتي)

اي من اولادي

قوله (امين امين امين)

صيغة اسم فعل بمعنااستجب دعائنا فان قيل لم كررالمصنف رح لفظ امين مع ان لفظ امين جاء من النبي صلى الله عليه وسلم مرة واحدة قلنا انما كررالمصنف رح لفظ امين مع إنه ثبت منه عليه السلام مرة واحدة وهو قوله عليه السلام اذاقال الامام ولاالضالين قولوا امين للتاسيس لان في الخطبة ثلاثة ادعية الاول قوله صل والثاني قوله اللهم اجعل والثالث قوله وانفع فكان تكرار الامين تاسيسا او كرر للتاسيس لان الاول بالنسبة الى لفظ مقبولا والثاني بالنسبة الى لفظ وانفع والثالث بالنسبة الى لفظ لاسيما اونقول كررالمصنف رح لفظ امين للتاكيد والوجه الاول وهو كونه للتاسيس اولى من الوجه الثاني وهوكونه للتاكيد لان في التاسيس افادة وفي التاكيداعادة والافادة اولى بالنظرالغالب من الاعادة او بالنظر الى نفس



الامرقطع النظر عن المقامات والعوارض اذالاصل عدم الاعتدادبالعوارض قوله

(وسميته بكشف الاسرار)

اعلم ان التسمية لابدلها من الاركان الثلثة مسمى بصيغة اسم الفاعل ومسمى بصيغة اسم المفعول واسم فاعلم ان ضمير الفاعل في قوله سميته هوللمسمى الفاعل وضمير المفعول الراجع الى ما حصل المذكور في قوله اللهم اجعل ماحصل وكشف الاسراراسم لماحصل والكشف اما مصدربمعنى الفاعل اي كاشف الاسرار لانه كاشف اسرارالسلم اويقال انه بمعناه المصدري وحمله على الشرح بطريق المجازالعقلي كزيد عدل ففيه مبالغة بالنسبة الى المجازفي الطرف سمي بكشف الاسراررجاء ان تكون كذالك لانهم قالوا للاسماء تاثير في المسيات والسر ما استترمن المرادقوله

(اللهم اجعله كاشفا)

اصل اللهم ياالله فان قيل اجتماع التي التعريف لايجوز وقدجمعت في ياالله وهماالياء والالف واللام قلنا هذه القاعدة تجري في غيراسماء الله تعالى ولذاقال الامام الاعظم ابوحنيفة كماتحيرت العقول دون جلال ذاته كذالك تحيرت الفحول دون

جلال صفاته منها ادخال الياء مع الالف واللام والان نشرع في المذاهب التي في لفظ الله فنقول ونستعين باالله ان فيه مذهبين الاول انه علم لذاته المخصوصة بدليل انه يوصف ولايوصف به غيره وهي امارة العلمية وبدليل ان ذات الله تعالى لابدله من اسم يجري عليه صفاته تعالى ولما لم يكن اسم اخر من اسمائه تعالى صالحا لان يجري عليه صفاته لان الوجوداللفظي فرع للوجودالخارجي وفي الوجودالخارجي الصفة محتاجة الى الذات فكذافي الوجوداللفظي يكون الصفة محتاجة الى الذات وبدليل انه لولم يكن علما فلا يكون قوله لااله الاالله مفيداللتوحيد مثل لااله الاالرحمن فانه لايمنع الشركة والاظهرانه وصف في الاصل ولكن لماكان غالب استعماله في ذاته المخصوصة بحيث لايطلق على غيره صاركالعلم نحوالعقودالثريالان ذات الله تعالى من حيث هوبلااعتبارامراخركالعلم والقدرة غيرمعقول فلايمكن ان يدل عليه لفظ لانه لودل على مجردذاته المخصوصة لماافادظاهرقوله تعالى وهوالله في السموات معنى صحيحا لان لفظ الله حينئذ يكون علماشخصياله تعالى فيكون السماءظرفا لذالك الشخص وهذاالمعنى غيرصحيح لانه تعالى منزه عن المكان والمحل ولوكان صفة كان معناه هوالمعبودفي السماءوهوالصحيح لان المعبودية باعتبارالوصف ملخص من البيضاوي ثم لماكان المختارفيه

الوصفية ففي اصله مذهبين مذهب الجمهور من النحاة ومذهب الكشاف فمذهب جمهورالنحاة ان، اصله اله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام فصارال لاه بعده دوحرف ازيك جنس بهم امدنداول ساكن ثاني متحرك اول رادردوم ادغام كردندفصارالله فان قيل انه لما كان اصله اله فينبغي ان لايكون بينهماتغيرفي المعنى اذالاصل ان لايكون بين الكلمة واصلهاتغيرفي المعنى وبينهمامغايرة في المعنى لان معنى(الله)معبودبرحق ومعنى اله معبودسواءكان حقاوباطلا قلنانعم ان معنى اله كل معبودثم صارغالب الاستعمال في المعبودالحق ثم نقل عن الوصفية الى العلمية ومذهب الكشاف ان اصله الاله بودبعده حركت همزه ثاني انداختندبعده التقاء ساكنين شدميان همزه ولام همزه حذف كردندتاازالاله ال له شدبعده دوحرف ازيك جنس بهم امدنداول ساكن ثاني متحرك اول رادرثاني ادغام كردند تاازال له الله شد وقال العلامة سعدالملة والدين التفتازاني في المطول ان الله اسم لذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامدففيه رد على هذاالمذهب المذكورمن انه في الاصل صفة ثم صارعلما بالغلبة فقال العلامة انه اسم فان قيل انه على مذهب العلامة سعدالملة والدين ان كان الله علما فالعلم مسبوق بالعدم يعني ان العلم يوضع بعدوجودالشخص فعلم ان لفظ الله ليس بعلم

بل صفة ويردعلى من قال بالصفة ايضا ايراد وهو انه ان كان صفة فكلمة لااله الاالله غيرمفيدللتوحيديعني لايفيدالتوحيدوالان نقول بعون الملك المنان ان لفظ الله صفة وصارعلما بالغلبة وقال العلامة التاشكندي ان لفظ الله علم لذات جامع الكمالات وهذاهوالمختار عند عبدالرحمن الجامي في الجامي وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم كلي بذات الواجب المستحق للعبودية لكنه منحصرفي فردواحدورده العلامة التفتازاني في شرح التلخيص بانه لوكان الامرعلى مازعم لماافادقولنا لااله الاالله التوحيدلان المفهوم من حيث هومحتمل الكثرة ولانزاع في ان هذالجملة كلمة التوحيدوايضا المرادبالاله في هذاالكلمة اماالمعبودبحق فيلزم استثناءالشيء عن نفسه اومطلق المعبودفيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبودبالحق والله تعالى علماللفردالموجودمنه لان معناهالامستحق للعبودية في الوجوداولاوجودللواجب الاالفردالذي هوالخالق العالم قوله

(كاشفا)اي كاشف السلم

(كماسميته)اي بالكاشف

قوله (سبحانه)

فان قيل ان المقصودمن علم المنطق الكاسب والمكتسب لان المقصودامامجهول تصوري وهوالمعرف اومجهول تصديقي وهوالحجت والقياس فكان شروع المصنف بسبحان شروع بما لايعني قلناشروع المصنف بسبحان ليس شروع بمالايعني بل شرع المصنف به للموافقة مع كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وللموافقة مع السلف الصالحين وكلهم مصدربالتحميدفان قيل الكتاب والسنة مصدربالتحميد وهذا مصدر بسبحانه فاين الموافقة قلنا المقصودالموافقة المعنوي وهو اظهار الصفات الكمالية لله تعالى واظهار الصفات الكمالية لله تعالى موجودفي سبحانه وايضا اختارالمصنف رحمه الله الطرزالجديدفي الحمداذكل جديدلذيذ وايضا اختارالمصنف رحمه الله الطرزالجديدفي الحمدلانه لواختارطرزالسلف يتوهم منه تقليدالسلف فان قيل لم خالف المصنف رحمه الله طريقةكتاب الله لان فيه الاتيان بالحمدقلنا الموافقة مع كتاب الله موجودلانه جاءفي كتاب الله تعالى= سبحان الذي اسرى بعبده =الاية في ابتداءسورة بني اسرائيل فلم يجدفيه المخالفة للكتاب وانكان المخالفة لسورة الفاتحة وايضاماجاءالمخالفة من الحديث لان الماموربه اظهار الصفات الكمالية لله تعالى والاظهارموجودفي طريق المصنف رحمه الله لان صفات الله تعالى

سلبية تنزيهية وصفات ثبوتية تحميدية وكان مقصود المصنف رحمه لله تعالى اظهار الصفات الكمالية لله تعالى على سبيل الكمال والتمام وصفات الله تعالى على سبيل الكمال والتمام ليس في قدرة العبد لعدم تناهي صفات الله تعالى فاشارالمصنف اجمالا الى الصفات السلبية بقوله= سبحانه= واشارالى الصفات السلبية بقوله =مااعظم شانه =واشارالى تفصيل الصفات السلبية بقوله =لايحد=واشارالى تفصيل الصفات الثبوتية بقوله =جعل الكليات والجزئياتات=فان قيل الحق تقدم ضفات الثبوتية على السلبية لان في الثبوتية الوجود والوجود اشرف من العدم قلنا لان في الثبوتية التحلى وفي السلبية التخلى والتخلى اولى من التحلى اونقول ان صفات السلبية كلها صفات الكمال والصفة الكمال ما يوجب النقض بضده فيه تعالى مثل الله ليس بجسم والضد الجسم والجسم نقض في الله تعالى لانه مركب من الهيولى والصورة والله منزه عنهاكما قال القاضي محمدمبارك صفحه 6منه 2 وهوقوله في المنهية ادلابدللاجزاء من المادة القابلة للاتصال والانفصال

فثبت ان الله ليس بجسم بخلاف صفات الثبوتية لان البعض فيها كمالية والبعض غير كمالية اذالصفات الثبوتية على ثلثة

اقسام حقيقي محض وحقيقي ذات الاضافة واضافي محض فثبت تقدم الصفات السلبية على الثبوتية قوله

من المصادر التي وجب حذف ناصبه سماعا

غرض الشارح من قوله من المصادربيان احتمالات الثلاثة في السبحان واشار الى الاول بقوله من المصادر والى الثاني بقوله او علم للمصدروالى الثالث بقوله وسبحان اسم المصدريقوم مقام المصدراماالمذهب الاول وهوكونه من المصادر التي وجب حذف ناصبه سماعا يعني انه مجرد من باب سبح يسبح مثل منع يمنع وهو مذهب القاضي رح مذكور في القاضي وكذاهو مذهب صاحب القاموس حيث قال السبحان من سبح يسبح كمنع يمنع وبقوله لايكادان يستعمل الا مضافامنصوبا يعلم راجحية المصدرية لان اضافة الاعلام غيرجائزوالمذهب الثاني وهوكونه علم المصدروهومذهب القاضي البيضاوي حيث قال في قوله تعالى {سبحان الذي اسرى}السبحان علم المصدريقوم مقام المصدروالمذهب الثالث وهوكونه اسم المصدر وهومذهب السيبويه وهويقول سبحت الله تسبيحاوسبحانا فالمصدرالتسبيح وسبحان اسم المصدريقوم مقام المصدروالفرق بين المصدر واسم المصدروهو ان الاشتقاق من المصدردون اسم المصدروالفرق بين

علم المصدرواسم المصدران علم المصدروضع لمعناه مع لحاظ الخصوصية الذهنية واسم المصدروضع بدون لحاظ الخصوصية الذهنية فاالفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس والاحتمالات ثلاثة في سبحان وهو ان السبحان لايخلو اما منصوب مضاف مثل قوله تعالى {سبحان الذي اسرى}اومنصوب منون مثل سبحت الله وتسبيحا وسبحانا اومقطوع عن الاضافة كما في قول الاعشى {قدقلت لماجائني فخره :سبحان من علقمة الفاخر}ثم في لفظ سبحان المذكور ههنا في المتن مذهبين احدهما مذهب القاضي محمدمبارك والثاني مذهب ملا حسن اما القاضي يقول ان السبحان اما مصدركغفران اوعلم المصدر كعثمان للرجل واسم المصدرقليل وقع في قول سيبويه فقط ووقع في قول القاضي ايضا قليلا واستعمل بصيغة التمريض حيث قال {يقال سبحت الله }وايضايعلم من قول القاضي في تقديمه المصدرية ترجيح للمصدرية وعلم المصدرية قليل وقع في قول الاعشى فقط ومع ذالك هو يحتمل ان يكون علماو يحتمل ان لا يكون علما ووجه الاحتمال ان علامات اسم المنصرف ثلاثة التنوين والالف واللام والاضافة وكلهم مفقودفي سبحان الواقع في قول الاعشى اما الالف واللام والتنوين فظاهر والاضافة ايضا مفقودة لانه لو

اضاف يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو ظاهر وايضايلزم خلاف المقصود لان المقصود به ذم العلقمة وعلى تقديرالاضافة يلزم المدح فثبت ان السبحان ما وجد فيه احدالعلامات الانصراف فثبت غيرالانصراف وفي غيرالمضرف لابد من سببين او واحد يقوم مقام السببين والثاني مفقود لان الواحد يقوم مقام السببين جمع منتهى الجموع والفاالتانيث وكلاهما معدومان ههنا اما القسم الاول لما كان احدالسببين وهو الالف والنون المزيدتين موجودههنا فلا بد من اعتبارسبب اخر ولما لم يكن فيه سبب اخركماهو الظاهر فاعتبر فيه العلمية فكان علم المصدرواما احتمال عدم العلمية فثابت بحيث انه غيرمنون لاجل الاضافة لانه مضاف الى علقمة فان قيل انك قد فقدت الاضافة لاجل الفصل قلت الفصل ههنا بالزائدوالفصل بالزائدجائزمثل قول الشاعر{ في بئرلاحورسرى وما شعر=بافكه حتى اذاالصبح حشر) حيث لفظ بئرمضاف الى حوروالفصل بينهما واقع ب:لازائدة وايضا جاء في قول الله تعالى {ايماالاجلين قضيت فلا عدوان)حيث وقع الفصل بين المضاف وهواي والمضاف اليه وهو الاجلين بلفظ ما الزائد فان قلت ان قياس :سبحان من علقمة الفاخر=على قول الشاعر{ في بئرلاحورسرى وما شعر=قياس مع الفارق لانه جاء في الاول

الفصل ب =من الزائد وفي الثاني ب=لا قلت المقصودمن الفصل الفصل بالزائد والفصل بالزائدموجودفي كليهما فان قيل على هذايلزم خلاف المقصودلان المقصودذم العلقمة وعلى تقديرالاضافة يلزم مدحه قلنا انه مدح على سبيل التهكم كذا قال القاضي محمد مبارك في المنهية سبحان علقمة على طريق التهكم او نقول ان مضاف اليه السبحان محذوف فكان تقديرالعبارة سبحان الله من علقمة الفاخر كما قال القاضي محمد مبارك حيث قال قيل اصله سبحان الله من علقمة الفاخر فان قيل لانسلم ان المضاف اليه محذوف حيث رد عليه القاضي بان تقدير المضاف اليه لا يكون الا بالبناء على الضم كمافي بعد او بتعويض كمافي يومئذ او باضافة اخرى مثل اضافة الاولى كما في ياتيم تيم عدي وههنا لم يوجد احدمن الامورالثلاثة فثبت عدم الاضافة قلنا ان الاستعمال باحد الطرق الثلاثة في ماذا لم يمنع مانع وههنا مانع موجود وهوان السبحان قائم مقام الفعل وكلما امتنع التنوين من الفعل امتنع من القائم المقام الفعل وايضابناء الفعل على الضم خلاف الاصل فكان بناء على الضم في قائم المقام ايضا خلاف الاصل واضافة الاخرى مناف للوزن الشعري ومذهب ملا حسن ان السبحان الواقع في كلام المصنف اسم مصدركما اشاراليه بقوله =الظاهر انه اسم بمعنى التسبيح

الخ ووجه عدم صحة المصدرية ما اشار اليه صاحب الكندیابقوله من المصادر التي وجب حذف ناصبه سماعا الى اخرماقاله صاحب الكنديا من الاعتراض وقوله وهوانتساب التنزه وانماكان الانتساب مقصوداههنا لكونه فرد كامل للحمد اذيترتب عليه غاية الحمد من انعكاس اشعة التحميد على الحامد وهواحرى بمقام تحميده تعالى بل بمقام. الحامدايضا كمالايخفى وما قاله صاحب الكنديا دليل لملا حسن على عدم صحة المصدرية واما دليله على عدم صحة علم المصدرية فهو ان سبحان مضاف والاضافة في الاعلام ممتنع لوجه تحصيل الحاصل والجواب من جانب القاضي محمدمبارك ان الاضافة ممنوع في الاعلام الاشخاص دون اعلام الاجناس وصاحب الكندياقال ان سبحان مصدر ويختار الشق الاول وهو كونه من المجردوالعامل من المزيد ومنع لزوم المطابقة لكون الكلام مبنيا على مذهب من لم يجعل المطابقة لازمة كماقالوا انبت الله نباتا بدون تأويل الانبات هذاعلى رأي بعض النحاة فانهم يجوزون المخالفة بين العامل ومعموله سواءكان المخالفة بالتجرد والزيادة بحسب اللفظ والمعنى كليهما كما في هذاالقول اوبحسب اللفظ فقط كما في قعدت جلوسا او نقول ان المطابقة شرط في الاشتمال يعني ان العامل مشتمل على المعمول لانه مفعول

مطلق والمفعول المطلق مايكون الفعل مشتملاعليه من قبيل اشتمال الكل على الجزءوهذه المطابقة حاصل ههنا لان العامل سبحت وهومشتمل على التسبيح لان كل فعل مشتمل على المصدروالتسبيح مشتمل على السبحان لان المزيدمشتمل على المجرد ومشتمل المشتمل مشتمل فثبت اشتمال سبحت على السبحان قوله ولو التزم الجواب على مذهب الجميع فنقول انه علم للمصدر الذي هو التسبيح لامصدربنفسه والفعل العامل من المزيد فباعتبار اللفظ لايكون السبحان مصدروباعتبار المعنى تصح المطابقة يعني ان السبحان علم التسبيح والعامل فيه من المزيد فحصل المطابقة قوله يردعليه اي على هذاالجواب انه ان كان علما كان غيرالمنصرف لان فيه سببين من اسباب غيرالمنصرف وهما العلمية والالف والنون المزيدتين التالي باطل فالمقدم مثله واسنادالتالي لكنه ليس بغيرمنصرف والنتيجة اسنادالمقدم لكنه ليس بعلم فلم يثبت المطابقة بين العامل والمعمول قوله اجيب بمنع بطلان التالي يعني يجوز ان يكون غيرمنصرف للعلمية للمصدرالذي هو التسبيح فحصل المطابقة قوله يردعليه لوكان كذالك اي لو كان السبحان علما وغيرمنصرف يلزم كون العلم مضافا مع انه من مستحيلات اهل العربية على ماصرح ابن الحاجب به في رسالة الاعراب بقوله

وشرط الاضافة تجريدالمضاف من التعريف وايضايلزم تحصيل الحاصل بالاضافة وهولايجوزفاضافة العلم لايجوز فأجاب المحرربقوله اجيب بمنع الملازمة اذالكلام في السبحان الذي وقع في كلام العرب بانه اما مصدرفيكون مضافا اوعلم للمصدرفيكون مقطوعا عن الاضافة لافي السبحان الذي وقع هو في كلام المصنف حتى يلزم كون العلم مضافا يعني لايلزم ان يكون غيرمنصرف فهومضافالان سبحان على قسمين الاول مطلق السبحان الذي وقع في كلام العرب والثاني السبحان الذي وقع في كلام المصنف والمرادمن السبحان مطلق السبحان يعني اذاكان مصدرا يصح الاضافة واذاكان علما فهومقطوع عن الاضافة لان العلمية والاضافة لايجتمعان فان قيل اذاكان السبحان مصدرا لاعلما لاجل الاضافة فيلزم عدم المطابقة بين العامل والمعمول قلنا ان السبحان اسم للمصدر والاضافة في الاسم المصدرجائزقوله يردعليه انه لماكان الى اخرالجواب غرض الشارح في نقل قول السيبويه اما الاعتراض على ما سبق من قول الشارح القاضي محمد مبارك لايكاد ان يستعمل الخ حيث يفهم منه لزوم الاضافة والحال ان السيبويه مع انه امام افصح العرب واعرب العرباء استعمله بدون الاضافة فعلم ان الاضافة ليس بلازم والجواب بالمنع يعني لانسلم ان كلام الشارح مشعربلزوم

الاضافة كيف وقد نفى قرب استعمال عدم الاضافة فكانه قال ان وجوده بدون الاضافة غيرقريب ولايخفى انه لايدل على عدم الوجدان والامكان بل يدل على سبيل الندرة والجواب الثاني فبانه وان سلمناه بناء على ان نفي قرب الشيء كناية عن نفي نفسه يدل عليه قوله تعالى =ولاتقربا هذه الشجرة =والكناية ابلغ من الصراحة على مابين في علم المعاني في المختصر المعاني وعبارته لان الغرض منها اثبات الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح لانها من باب الدعوى الشيء ببينة اذوجود الملزوم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثيرالرماد في قوة قولك فلان كريم لانه كثيرالرمادفالجواب مافي الحاشية المرقومة {1}صفحه {6}واما انشاء احتمال الثالث الذي هوغيرمذكور في الشرح وهوان السبحان اسم المصدروقوله يردعليه انا لانسلم ان العلمية من غير الاضافة غيرشائع اه كماهو المفهوم من كلامه بطريق المخالفة وقدقال الاعشى الشاعر - قدقلت لماجائني فخره :سبحان من علقمة الفاخر=وطريقة الاستدلال منه هكذا ان علامات اسم المنصرف ثلاثة التنوين والالف واللام والاضافة وكلهم مفقودفي سبحان الواقع في قول الاعشى اما الالف واللام والتنوين فظاهر والاضافة ايضا مفقودة لانه لو اضاف يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما هو ظاهر وايضايلزم

خلاف المقصود لان المقصود به ذم العلقمة وعلى تقديرالاضافة يلزم المدح فثبت ان السبحان ما وجد فيه احدالعلامات الانصراف فثبت غير الانصراف وفي غيرالمصرف لابد من سببين او واحد يقوم مقام السببين والثاني مفقود لان الواحد يقوم مقام السببين جمع منتهى الجموع والفاالتانيث وكلاهما معدومان ههنا اما القسم الاول لما كان احدالسببين وهو الالف والنون المزيدتين موجودههنا فلا بد من اعتبارسبب اخر ولما لم يكن فيه سبب اخركماهو الظاهر فاعتبر فيه العلمية فثبت ان العلمية شائع من غيرالاضافة فأجاب المحرر بماتراه وقدسبق منا الواردات مع الجوابات من قبل فاذكره روي ان الاعشى الشاعرقتل في قومه فجاء الى علقمة فقال له اتجيرني فقال علقمة اجيرك من الاسود والاحمرقال اومن الموت قال لا فرجع واتى الى عامر فقال له ما قال لعلقمة قال عامر قال اومن الموت قال نعم قال كيف قال اديت لورثة مقتولك الدية فلا يقتص منك فلما سمع علقمة ذالك قال لو كنت اعلم مراده لقلته ما قال عامر فقال في هجوه هذالبيت قال محشي للقاضي البيضاوي الشعراء على طبقات جاهلون كأمرءالقيس ومخضرمون وهم من قال الشعر في الجاهلية ثم ادرك الاسلام كلبيد وقديقال لكل من ادرك دولتين بني امية وبني العباس واسلاميون وهم الذين كانوا في

صدرالاسلام كجرير وفرزدق ومولدين وهم من بعدهم كبشار وحدثون وهم من بعدهم كابي تمام والتجري ومتأخرون كمن حدث بعدهم من الشعراء الحجاز والعراق ولايستدل بشعرهؤلاء بالاتفاق كما يستدل بشعر الجاهلين والمخضرمين والاسلامين في الالفاظ بالاتفاق واختلف في الحديثين فقيل لايستشهدبشعرهم وقيل يستشهد بمن يوثق به منهم بيضاوي صفحه قوله ماعظم شانه جملة مستأنفة وقع في جواب سوال سائل فكان السائل سئل ان المصنف قد اشار الى صفات السلبية فلم ماشار الى الثبوتية فقال ماعظم شانه او جملة حالية حال من ضميرسبحانه باعتبارمقول وتقديرالعبارة مقول فى حقه ماعظم شانه او جملة مربوطة بما بعدها وهو ان ما بمعني أ لذ ي موصول واعظم بمعني عظم صلة الموصول والموصول مع الصلة مبتداء لايحدخبره فكان تقدير العبارة الذي عظم شانه لايحد وفي ماعظم شانه مذهبين مذهب القاضي محمدمبارك ومذهب بعض الشراح فمذهبهم ان صيغة ماعظم صيغة فعل التعجب لانه وزنماافعل وكل صفة على وزن ماافعل فهو صيغة التعجب ومذهب القاضي ان ما استفهامية التعجبي وان كان فعل التعجب يلزم توهم عظمة شانه تعالى من الغير لكن التالي باطل فالمقد م مثله ووجه الملازمة ظاهروفيماأعظم شانه

ثلاثةمذاهب الاول مذهب السبويه وهويقول ان ماأ عظم بمعني شيئ نكرة مبتدأومابعده خبره اواعظم فعل تعجب والشان فاعله والتركيب من قبيل شراهرذاناب فكان تقديرالعبارة شيئ عظيم لاحقيراعظم شانه تعالي والثاني مذهب الاخفش وهويقول ان مابمعني الذ ي موصولة مبتدأومابعده صلة موصول مع الصلة مبتداء وخبره محذوف فكان التقدير الذي اعظم شانه شيئ عظيم والثالث مذهب الفراء وهويقول ان مااستفهامية بمعني اي شيئ مبتداء ومابعده خبروجواب الاستفهام محذوف وتقدير العبارة اي شيئ اعظم شانه شيئ عظيم فلفظ اي شيئ مبتداء واعظم شانه خبره وشان عظيم جواب الاستفهام ويلزم على كل تقدير ان عظمت شانه تعالى مستفاد من الغيروقال القاضي محمدمبارك مااعظم شانه ليس من افعال التعجب ولكن فعل التعجب منسلخ من معنى نفسه فلايلزم استفادته من الغيرلكن توهم الاستفادة باقي من وجه الانتقال من المنقول الى المنقول منه لكن الاستفادة باطل فتوهم الاستفادة ايضاباطل ولهذاقال القاضي محمدمبارك هواستفهام فان قيل ان الاستفهام قديجيئ للشك فلزم الشك في عظمته تعالى قلنا الاستفهام قديجيئ للتعجب مثل قول الله تعالى وماادراك مايوم الدين الاية ومثل قول الله تعالى ومالي لااعبدالذي الاية وههنا

للتعجب فان قيل يلزم على هذاالتوهم الشك في عضمة شانه تعالى وهذاالتوهم مثل توهم الاستفادة باطل فلم اختارالتوهم الاول دون الثاني قلناهذالتوهم راجع باالنسةالى الممكن وهذاالتوهم اولى من التوهم الذي هوراجع الى ذاته تعالى فانقيل ان سبحانه وما اعظم شانه جملتين وفي الجملتين المتتاليتين لابد من ايراد حرف العطف ولاعاطف ههنا قلنا ان ايراد حرف العطف ضروري في المقام الذي يكون بين المعطوف والمعطوف عليه كمال المغايرة وههنا كمال الاتحاد ان كان ماعظم شانه جملة حالية وكمال المغايرة ان كان جملة مستأنفة وقال بعض الشراح انه من افعال التعجب وهومذهب السيبويه والحق انه ليس منها وهوقول القاضي حيث قال ماعظم شانه ليس من افعال التعجب لان المقام مقام الحمد والحمد لايحصل باالتعجب قوله وتخصص بماتخصص به شراهرذاناب اذ قدصرحوا بتخصيصه حيث تأولوه بمااهرذاناب الاشرولفظ ماوالا لايفيدان الاالتخصيص فان قيل ان تقول باالتخصيص والسكاكي قدنفي التخصيص حيث قال السكاكي وشرطه ان لايمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جائني ان معناه رجل جائني لاامرأة في تخصيص الجنس اولارجلان في تخصيص الواحد دون قولهم شراهرذاناب فان فيه مانعا من التخصيص اماعلى

تقديرالاول اي تقديرالجنس فلامتناع ان يراد المهرشرلاخيرلان المهرلايكون الاشراواماعلى تقدير الثاني اي تخصيص الواحدفلنبوه عن مضان استعماله اي لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذاالكلام لانه لايقصد به ان المهرشرلاشران لان هذاالكلام انمايقال في مقام الحث على شدة الحزم لهداالشروالتحريض على قوة الاعتناء به وكون المهرشرلاشرين ممايوجب التساهل في رفعه وقلت الاعتناء فلايصلح قصده من هذاالكلام فثبت عدم التخصيص وادا ثبت عدم التخصيص في المقيس عليه ففي المقيس ثبت عدمه بطريق الاولى لان الثبوت الشيئ لشيئ فرع الثبوت للمثبت له فلايثبت قول صاحب الكنديا وتخصص به شراهرذاناب والجواب عنه بان الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس اوالفردوما ثبت في هذاالمقام تخصيص النوع يعني ان ما اهرذاناب الاشرتفظيع شان الشربتنكيره اي جعل التنكيرللتعظيم والتهويل ليكون المعني شرعظيم فظيع اهرذاناب لاحقيرفيكون التخصيص نوعيا لكون المخصص نوعا معينا من الشرلاالجنس ولاالواحد فثبت فيها تخصيصا نوعيافيكون تقديرالعبارة هكذا الشيئ عظيم لاحقيراعظم شانه وهو مذهب السيبويه ان كلمة ما نكرة بمعني شيئ اوتقديرالعبارة هكذا الدي اعظم شانه شيئ عظيم فكان

مابمعني الذي موصولة وما بعده صلة والموصول مع الصلة مبتداءوالخبرمحذوف وهومذهب الاخفش اوتقديرالعبارة اي شي اعظم شانه شيء عظيم فكان كلمة مااستفهامية بمعني اي شي مبتداء ومابعده خبره وجواب الاستفهام محذوف وهو مذهب الفراء وعلى كل من التقادير الثلاثة يلزم توهم الاستفادة من الغير والجواب عنه ان كثيرماترى ما افعل يستعمل لغير التعجب فاذالم يكن للتعجب فالحق انه للاستفهام يعني ان ما حرفية استفهامية واعظم فعل الازم وشانه فاعل فلا يلزم توهم الاستفادة فان قيل وعلى التقدير الاستفهام يلزم الترددوالشك وهو ايضاباطل قلنا ان صيغة المذكور بحسب الوضع لاستفهام ولافادة التحيربحسب الاستعمال وافادة التحيرفي الاستفهام شائع كماقالوافي ماادراك مايوم الدين

قوله لايحد

جملة مستأنفة وقع في جواب سوأل سائل فكان السائل سئل ان شانه تعالى الى اي قدرعظيم حتى اوقعك في التعجب فأجاب بلالايحديعني شانه تعالى ليس بمحدود اوجملة حالية حال من الشان او من ضمير الشان وعلى كل تقدير الصيغة امامعلوم اومجهول وانكان صيغة معلوم فاالفعل امالازمي اومتعدي والحد

اماحكمي اولغوي اومنطقي فالاحتمالات الحاصلة من ضرب الاربعة وهوصيغة المعلوم اوالمجهول والفعل امالازمي اومتعدي في الحدود الثلاثة حصل اثنا عشرهذااذاكان حالامن الشان واذا كان حالامن الضميرفايضايحصل اثنا عشرفالاحتمالات اربعة وعشرون احتمالا والاحتمالات فيهاصحيح وغيرصحيح والحدالحكمي عبارة عن الامتدادات الثلاثة والمنطقي عبارة عن الجنس والفصل واللغوي عبارة عن الغاية العددي واذا كان لايحد صيغة المجهول وكان حالا من الشان والمرادبالحدالحد المنطقي فكان المعني حال كون شانه تعالى ليس محدودا باالحدالمنطقي فاالنفي غيرصحيح لان شانه تعالى. من مقولة الفعل وهى كون الشيئ مؤثرافي الغيركاالقاطع مؤثر في الخشب ما دام قاطعا وكل مقولة بالنسبة الي ماتحته جنس عالي وكلماله جنس يكون له فصل وكلماهوكذالك فله حدمنطقي فشانه تعالى له حد منطقي وانكان المرادبالحدالحدالحكمي فكان المعنى حال كون شانه تعالى ليس بمحدودبالحدالحكمي وهذاالنفى صحيح لان الحد الحكمي يكون للكم والمتكمم وشانه تعالى ليس بكم ولامتكمم وليس مفيدللتمدح لانه ليس خصوصية شانه تعالى وان كان المراد من الحد الحد اللغوي فيكون المعنى على تقدير صحيح ومفيد للتمدح وعلى تقدير لايكون

صحيحاولامفيداللتمدح فان كان المعني ان شانه تعالى ليس له نهاية عددية فاالنفي صحيح لان شؤناته تعالى غير متناهية لانه تعالى كل يوم هو في شأن وايضامفيداللتمدح لان له خصوصية بشانه تعالى وان كان المعني ان شانه تعالى ليس بمعرض للعدد فالنفي غيرصحيح لان شؤناته تعالى غير متناهية فكيف لايكون معرضاللعدد وان كان لايحد صيغة المجهول وكان حالامن الضمير والمراد بالحد الحدالمنطقي فكان المعني حال كونه تعالى ليس بمحدود بحدمنطقي فالنفي صحيح لان الحد المنطقي يكون بالاجزاءوالاجزاء باطل له تعالى كما سيأتي فانتظره ومفيد للتمدح لان له خصوصية به تعالى وان كان المرادبالحدالحداللغوي فكان المعني كون الواجب تعالى لايكون محدودا بالحداللغوي فالنفي صحيح على تقديروغيرصحيح على تقدير اخرانكان المعني انه تعالى غيرمعروضا للعددفالنفي صحيح لانه تعالى معروض الوحدة لان الواحدليس بعدد على بعض المذاهب لانه عبارة عما يقع نصف مجموع الحاشيتين ومفيد للتمدح لان له خصوصية بالواجب تعالى وانكان المعني ان الواجب تعالى ليس له نهاية عددية فالنفي ليس بصحيح لان يلزم على هذا تعددالوجباء وهو باطل وانكان لايحد صيغة المعلوم ويكون الفعل متعديا وكان حالا من الشان فكان المعني حال كون شانه تعالى لايحد

الغيربالحد المنطقي والحكمي واللغوي فالنفي كلها صحيح لان التحديد خاصة الحي وشانه تعالي ليس بحي غيرمفيدللتمدح لانها ليس لها خصوصية بشانه تعالى وانكان لايحد حالامن الضميرويكون المراد بالحدالحد المنطقي فالنفي صحيح علي تقدير ومفيدللتمدح وعلى الاخرغيرصحيح انكان المعني انه تعالي ماجعل لاحدالحد المنطقي اي الجنس والفصل فالنفي غيرصحيح كمالايخفي وان كان المعني ان علم الواجب ليس بواسطة الحد المنطقي فالنفي صحيح لان العلم بواسطة الحدالمنطقي حصولي وعلمه تعالي حضوري وان كان المراد بالحد الحد الحكمي اواللغوي فالمعنى حال كونه تعالى لايحد الغيربالحد الحكمي واللغوي فالنفي غيرصحيح كماهوظاهروانكان الفعل لازمي ويكون لايحد حالامن الشان فالمعني حال كون شانه تعالى ليس حدا حكمي ولالغوي ولامنطقي فالنفي صحيح وليس بمفيد للتمدح لان ليس له خصوصية بشانه تعالى وانكان حالامن الضمير ويكون المراد بالحدالحدالمنطقي فالمعني حال كونه تعالى ليس بحدمنطقي فالنفي صحيح كمالايخفي وغيرمفيدللتمدح لان ليس له له خصوصية به تعالى وانكان المراد بالحدالحدالحكمي فكان المعنى حال كونه تعالى ليس بحد حكمي فالنفي صحيح لان الحدالحكمي عبارة عن اطراف الامتدادات الثلاثة اي النقطةالتي هي طرف

الخط والخط الذي هو الطرف السطح والسطح الذي هو طرف الجسم ان كان الواجب تعالى نقطة يلزم كون الواجب ممكنا لان النقطة محتاجة الي الخط لانها نهاية الخط والنهاية محتاجة الي ذي النهاية والاحتياج خاصة الممكن وكذالحال في الخط والسطح وان كان المرادمن الحد الحد اللغوي فكان المعني حال كونه تعالى ليس بحد اللغوي يعني ليس ذاته تعالى نهاية عددية للغيرفالنفي صحيح وهو الظاهر غيرمفيد للتمدح لعدم الخصوصية بذاته تعالى وهذااخرابحاث الحد

قال الشيخ مصلح الدين الشيرازي

مردسعدي دراين دريائي اعظم =

سخن را ختم كن والله اعلم

--لايحد

جملة مستأنفة وهو على نحوين والمراد ههنا استئناف بيانى اى ماهو المعتبر عند علماء البيان ويلزم فيه ان يكون جوابا عن السئوال سائل مما سبق كان سائلا سءل كيف عضمة شانه وفي اي حد حتى اوقعك في التعجب فأجاب بأن عضمة شانه تعالى ليس له حدويحتمل ان يكون وصفا مبينا لكيفية الشان اى لا يحيطه عقل من حيث ان له ما فى السموات والارض

من الاثار التى لاتعد وتحصى لخروجه عن احاطة الا دراک والقياس -اى برتراز خيال وقياس وكمان ووهم- وزهر چه كفة اند وشنيده ئيم وخوانده ئيم-قوله وصفا وليس المراد من الوصف الوصف التركيبى لان الجملة فى حكم النكرة والشان من حيث انه مضاف الى الضمير معرفّة بل المراد الوصف المعنوى الشامل للحال والنعت مسوقةلبيان غظمة شانه تع قوله الشان فى القاموس الشان الخطب والامر قال الله تعالى - كل يوم هوفى شأن اوحالية يرد عليه انه على هذا اى حال كونها حالا تقيد عظمة شانه بناء على ان الحال يكون قيدا العامل ذيه يعنى ان فيه تقيد شانه تعا لى اوذاته تعلى اذالحال قيد لعامل ذى الحال والحال اذاكان قيداالعامل ذى الحال وهوالاكثر فى الحال المنقلة والمنتقلة ينتقل القيدمن ذى الحال والجواب عنه ان الحال على قسمين الاول حال مئوكدة والثانى حال منتقلة والحال اذاكان قيدالعامل ذى الحال وهو فى الحال المنتقلة لا فى الموءكدة والمراد ههنا الحال المو كدة وعلى التقديرالثانى امامتعلق بالشان او بضميره اعنى المتصل به الراجع الى الله سبحانه وتعالى وعلى كل تقدير اما انيكون صيغة المجهول اوالمعلوم وعلى كل تقديراما انيكون المرادالمعنى اللغوى وهو الطرف او النهاية او المنع لان الحد المنع ولهدا يسمى

الحاجب بالحداد ا ويكون المرادالا صطلاحی وهو تعریف الشی
بذا تیا ته فاذ اکان متعلقا بالضمیر ویکون علی صیغة المجهول
ویکون المراد معنی الاصطلاحی یکون المعنی هکذاان ذاته تعالی
لایعرف بالذاتیات اذهو ای التعریف بالذاتیات انما یکون لماله
اجزاء وهوتعالی منزه عنها اذلوکانت ای وجدت یعنی لوکان لو له
تعالی اجزاء فالاجزاء لاتخلو عند العقل اماواجبات ای الاجزاء
کلها واجبات اوممکنات یعنی الاجزاء التی تترکب منها قوام
الواجب تعالی کلها ممکنات او ممتنعات او تکون على سبیل
التوزیع یعنی علی سبیل التوزیع البعض علی البعض مثل ان
تکون بعضها واجبات وبعضها ممکنات اوبان یکون بعضها
واجبات وبعضها ممتنعات اوبان یکون بعضها ممکنات وبعضها
ممتنعات اوبان یکون بعضها ممتنعات وبعضها ممکنات والکل
باطل ای الشقوق کلها باطل اما بطلان الاول فلان الواجبات
لاتکون اجزاءذهنیةولا خارجیة فلانها هذه صغری الدلیل ای
الواجبات منفصلة الهویة بعضها عن بعض یعنی یکون حقیقت
کل وا حد منفصلةعن الا خر والاتکون منتزعات ای مخرجات
عن حقیقة واحدة ولا تکون واجبات وهذا خلاف المفروض
لانافرضنا واجبات ولاشی منها ای من المنفصلة الهویة
باجزاءذهنیة اذلابدفی الاجزاء الذهنیة من اتحاد الهویة لانها

متحدة فى الجعل والوجود والتقرر اذالماهية والوجودمتحدان فى الواجب ومغايران فى الممكن فتكون هويتها واحدة يفصلها العقل بضرب من التحليل الى معنى عام مبهم وخاص محل ليتحقق الحمل بينها اى ليكون بعضها محمولا على البعض وعلى الكل اى وعلى كل شقوق دائما لا تكون مدعى اجزاءخارجيةلانها اى الوجبات مستغنيات هذا صغراى الدليل لانها لولم تكن مستغنيات بعضهاعن بعض و الافتقار خاصة الممكن فتكون ممكنات فتكون هذا خلف لاناقد فرضنا واجبات وههنا قدثبت الممكنات ولاشى من المستغنيات باجراء خارجية اذلابدفى الاجزاء الخارجية من افتقاركلواحد منها الى الاخر كمابين الهيولى والصورة فان الاول اى الهيولى مفتقرة الى الثانى اى الصورة فى البقاء والثانى مفتقرالى الاولى فى التشكل وانما لابدفى الاجزاء الخارجية من علاقة الافتقارالى اذ لوتجدلم تكن المركب الخارجى المتقوم منها مركبا حقيقى وهو خلاف ماتقرر فى مابينهم اذالمقرر عندهم ان كل مركب خارجى مركب حقيقى والا لايتصور التركيب الحقيقى هذاكبرى الدليل بان يحصل من الاجزاء الخارجية صورة واحدة تترتب على هذ ه الصورة اثار سوى الاثار الاجزاء بل يكون اقتران بعضها ببعض كوضع الحجر فى جنب الانسان اوكوضع الحجر فى جنب الشجرة يعنى هذا لوضع بلاربط اى

ليس بين الانسان والحجر تركيب حقيقى ولاخارجى فلم يكن
الواجبات اجزاء خارجية فلم يكن لله تعالى اجزاء خارجية يعنى
ان تكون الاجزاء كلا ويترتب على الكل اثار وهو التركيب الحقيقى
فالتركيب من الاجزاء الخارجية والذهنية باطل واما بطلان الثانى
يعنى ان الاجزاء ليست ممكنات وان كانت الاجزاء ممكنات فلم
يكن الكل واجبات والواجب ليس بها لكة الذات وباطلة الحقيقتة
والممكن باطلة الذات وها لكة الحقيقة فلايجىء التركيب من
واجب الذات وباطل الذات فلم تكن اجزاءه تعالى ممكنات
والايلزم مالزم ويبطل به الثالث والرابع اى يظهربه بطلان انيكون
بعضها واجبات وبعضها ممكنات واورد على هذالدليل بان حصر
التركيب الحقيقى فى الافتقاربين الاجزاء غيرمسلم بل يجوزان
يكون بينها علاقة خاضة فى نفس الامر مجهولية الكنه يخرج عن
اعتباريته بمعنى الاختراع والانتزاع واجيب بان تلك العلاقه اما
مانعة عن وجود جزء من تلك الاجزاء بدون الاجزاء مستغنية
يجوز انفراد كل منها عن الاخر فيكون التر كيب منها اعتباريا
اوضاعيا والتركيب على قسمين ان كان التاليف من الاجزاء
الانضمامية التى تكون متغايرة ومغايرةللكل فى الوجود بعضها الى
بعض فتركيب حقيقى والتركيب من الاجزاء الاتحاد ية التى هى
متحدة فى انفسها ومع الكل جعلا ووجودا ينحل الكل اليها تركيب

غیر حقیقی وان کان المراد المعنی اللغوی یکون الحد بمنعی الطرف فیکون المعنی انه تع لیس بذی طرف والالکان کما ومتکمما ای لایتصورله تعالی یحل وینقسم الی الاجزاء کاالجسم فانها بین الصرفة القوة ومحوضة الفعل فلایتصور وجوبها ایضا هی لذواة الهیولالی وهو تع مقدس عنها ای هذادلیل لابطال اجزاء المقد اریةله تع کما یشهد به قوله کا لجسم وایض هی لذ واة الهیولانی ای لایتصورله تع اجزاء مقدریة لوجهین الاول ان الاجزاء المقدرية تحليلية ليسنت فيها صبرافة القوة والالکا نت معد ومات صرافة ولیس فیها محوضة الفعل والایلزم جزاء الفرد اوفعلية الاجزاء الغير متنا هية وبطلانه ظاهر بل الاجزاء المقدارية موجودة بعين وجود الكل متوسطة فی الوجودبين صرافةالقوة ومحوضة الفعل فان کا نت واجبات با لذات کان الواجب متوسطا بين الصرافة القوة ومحوضة الفعل والوجوب بالذات يستدعی محوضة الفعل بان يكون موجود ا بجميع انحاء التحقيق لان الواجب بالذات لو كانت له حالة منتظرة غيركافية فيها لذاته فكان محتاجا فی حصولها الی غير والمحتاج الی غير ممکن لا واجب لذاتّه وان كانت جا ئزات يلزم انحلال الواجب الی الصرفة والثانی ان الاجزاء التحليلية المقدارية انماتكون لذوات مركبة للهيولی القابل للاتصال والانفصال والله تع

مجرد عنها اذلابد للاجزاء المقدارية من المادة القابلة للاتصال والانفصال وهی الهیولی یعنی لایکون الواجب کما ولامتکمما وهذ الدلیل مبنی علی بطلان الاجزاء المقداریة لان النهایة کالنقطة والخط والسطح انماتکون لذی مقدار وما لیس له اجزاء مقداریة لیس هو بذی مقدار فلایکون له نهایة فابطل الاجزاء المقداریة وانقسام الجسم الی الاجزاء المقداریة علی ثلاثة اقسام الاول انفکاکیة یحدث کثرة بالفعل فی الخارج لایخرج جزئیا تها فیه الی الفعل الا متناهیة العدد منقسمة بالامکان لاالی نهایة وهی انکانت بالته نافذة فهو قطعی والافهوکسری ووهمیة جزئیة وهی عبارة عن تعین الشیئ المحسوس ثم تعین جزء محصوص منه بمعونة الوهم ثم جزء اخرو هکذا ثم وثم من غیر تفکیک فالاجزاء الحاصلة منها انماهی جزئیات ولذ اسمیت قسمة الجزئیة تسمیة السبب باسم المسبب وفرضیة کلیة وهی عبارة عن ملاحظة شئ فی العقل وتقسیمه الی اقسام کلیة من غیر ملاحظة خصوصیاتها الشخصیة الخارجیة کماان العقل یلاحظ ان الذراع اذاقسمناه حصل جزا ان کل واحد منهانصف ذراع ثم اذاقسمناه کل واحد منها حصل ربع زراع هکذا فا لا جزاء الحاصلة منها ملحوظة بمفهومات کلیة غیر متحقق فی الخارج علی وجه التمایز ولا یجوز ان یکون الحد

بمنعی النہایة اذ نفیہا عن ذاته تع یفید توهم الجسمیة غیر متناهیة فیه تع تعلی الله عن ذالک قوله ثم الفرق بین الطرف والنہایة غرض الشارح من هذه العبارۃ دفع توهم وهوان الطرف والنہایة بمعنی واحد فکیف قال المصنف رح بنفی الحدا ذاکان بمعنی النہایة عنه تع حین ارادة المعنی اللغوی والجواب لکن الحکم بصحت النفیٰ الاول وعدم صحت النفی الثانی انما هو باعتبار المعنی الازم لذینک النفیین فی هذالمقام فان النفی الاول اعنی الطرف عنه تع یلزم بسا طة له تع التی هی اهم المطالب واشرف المقاصد ههنا ونفی المعنی الثانی اعنی النہایة عنه تع یلزم کونه تع جسما تعالی الله عن ذالک علوا کبیرا قوله انماهوباعتبارمایستفاد من نفیہا یعنی بیان الفرق علی طریق المذکور وانکان وان حرف شرط علی صیغة المعلوم ویکون والووللحال المراد المعنی الاصطلاحی یکون المعنی جزء الشرط ان الواجب تع لایحد وحاصل المعنی ان الله تع لایعرف الاشیاء ولایعلم الا شیاء بالحد اذکل مایکون له حد فہوحصولی وعلمه تع لیس بحصولی بل حضوری ولایجوزی ان یکون المراد المعنی الاخرین اذح یکون المعنی انه تعالی لایجعل طرفا للاشیاء ونہایة وهو بین الفساد ضرورة انه تع جعل للاشیاء طرفا ونہایة وذالک بالعیان اماالثانی فلانه لولم یکن کذالک لذم کون الاشیاء

غیر متناهية وان كان ای لایحد متعلقا بالشان ویکون المراد نفی الحد بمعنى النهاية حينئذ على صيغة المجهول فيكون المعنى ان شانه ليس له نهاية اذله تعالى فی السموات والارض اثارلاتعدولاتحصى لقوله تعالى

وان تعدوا نعمت الله لاتحصوها

وليس هذاالاشانه تعالى يعنى ان كلمايكون اثاره لاتعد ولاتحصى وكل ماهوكذالک فهومماليس له نهاية ولا يجوزحينئيد نفی الحدبالمعنين الاولين وقوله اذمن البين ان الشان ليس بحی قال مولانا محمدیوسف رحمة الله فی القاضی ص۲۲،حاشیه ۵، اتفقواجلهم على انه تعالى حی لانه تعالى عالم وقادرو کل عالم قادر فهوحی بالضرورة واختلفوافی معنيتها فی حقه تعالى فذهب الحكماء الى انهاانما هی کونه يصح ان يعلم ويقدر وقال المتكلمون انها صفة توجب صحت العلم والقدرة عبدالرازق قندهاری ولایتا و البولد کی ولسواليتا والجالذائی نسبا والساونی قريتا والماتريدی مشربا والحنفی مذهبا والنقشبندی طريقتا اللهم اغفرلی .ولواليد ی وللمئو منين يوم يقوم الحساب۔

ولایتصور

جملة مستاء نفة وقع فی جواب سوال السائل وهوان شانه تع
علی ای قدر عظیم وانت فی التعجب منه وقال المصنف فی
الجواب . لایتصور لان شئوتاته تع غیر متنا هیة ووقت الادراک
متناهی وغیر المتناهی لایخط علیه المتناهی فشانه تع غیر متناهی
لان النفس حادث علی مذهب البعض وقدیم علی مذهب
البعض ولکن زمان الادراک متناهی وفی الزمان المتناهی ادراک
غیر متناهی محال اوجملة حالیة حال من الشان اومن ضمیر
الشان وعلی کل تقدیر المراد من التصور التصور باالکنه او
بکنهه او بالوجه ا وبوجهه وعلی کل تقدیر الصیغه اما معلومة او
مجهولة والا حتمالات کلها ستته عشرلان الصیغة اما معلومة
اومجهولة والتصورات اربعة فضرب الاثنین فی الاربعة حصل
ثما نیة مر وبعد حصول الثمانیة اما حال من ضمیر شانه
اوحال من الشان فالثمانیة فی الاثنین حصل سته عشر اقسام
ولتصور علی اربعه اقسام لانه لایخلو اما ان یکون بالذاتیات
اوالعرضیات علی الاول یخلواماان یلاحظ ان المعرف مراة
لذالک الشی اولا الاول هو التصور بالکنه والثانی بکنهه وعلی
الثانی ایض لا یخلو اما ان یلا حظ مرئتیة المعرف الوجه لذی
الوجه اول الا ول هو العلم بالوجه والثانی بوجه الشئ جلال
ص۱۵ حاشیّه ۸فا نقیل انالمتباد رمن نفی التصور نفی مطلقا

وعلى النفى المطلق يلزم ان لا يكون الوجب محكوم عليه باحكام ايجابية صادقة لان الواجب ليس محكوم باحكام ايجادبية تصديقية اى ليس معلوم بعلم التصديقية لان التصديق مركب ومتعلق بالمركب والواجب بسيط ذهناوخارجا والتصور منفى بقوله لايتصور وايض يلزم اجتماع النقيضين فى قوله لايتصور لان الواجب من حيث انك حكمت عليه تع بعد م التصور محكوم عليه بعدم التصور فيكون معلوما لان الحكم على المجهول المطلق باطل والا فيكون الحكم بعدم التصور باطلا فيكون المحكوم عليه معلوما ويعلم من قوله لايتصور ان المحكوم عليه بقوله لايتصور خاص بعد م التصور وعدم المعلومية فيلزم اجتماع النقيضين قلنا المراد بعدم التصورنفى التصور بالكنه وبكنهه لانفى مطلق التصور وانتفى الاحتمالات الثمانية وبقى الاحتمالات الثمانية وان كان صيغة لايتصور مجهولة وكان حالا من الشان فكان المعنى حال كون شانه تع ليس بمتصور بالكنه او بكنهه فالنفى صحيح ومفيد التمد ح ووجه الصحت ان شئوناتع غير متناهية ووقت الادراك غير المتناهى فى المتناهى محال ومفيد التمدح لان له خصوصيت بشانه تع وان كان حالا من الضمير فكان المعنى حال كونه تع غير متصور بالكنه ولا بكنهه فالنفى صحيح ومفيد التمدح

ووجه الصحت ان التصور بالكنه وبكنهه يفصل بالحد المنطقى وليس للواجب حد منطقى فكان موجود ا بوجود ذهنى وان كان موجود ا بالوجود الذهنى فكان موجود ا بوجود خارجى فاجتمع النقيضان لان الوجود فى لواجب عين له تع بحكم المقدمة الثانيه فاذاوجد فى الذهن وجد فى الخارج فاجتمع الوجود الا صلى والظلى وهو اجتماع النقيضين وايض ان كان الواجب تع متصور ا با لكنه الا جمالى فكان الواجب موجود ا ذهنيا وكان ايض موجود ا خارجيا وان لم يكن موجود ا خارجيا لم يكن موجود ا ذهنيا وهذا خلف واذ اكان موجود ا خارجيا فالوجود الخارجى حاصل فى الخارج ايض وان لم يكن كذالك فيلزم كون الوجود زئداعلى الواجب تع وهو باطل واذاكان موجودا خارجيا فالوجود الذهنى حاصل فى الخارج فكان الوجود الخارجى وجودا اصليا والوجود الذهنى وجود ا ليس باصلى وهو اجتماع النقيضين وايض لوكان الواجب متصورا بالكنه الاجمالى فيلزم زيادة الوجود فى الواجب تع والتالى باطل فالمقدم مثله وبطلانه قد علم من قبل ووجه الملازمه انه لوكان الواجب متصور ا بالكنه الا جمالى فكان له وجود ذهنى فكان هو موجود ا ذهنيا وايض يثت له الوجود الخارجى فكان موجود ا خارجيا فثبت له تع الشخصية الذهنى

والشخص الخارجی فکان الشخصین ممتازین احدهما من الاخربالتشخص وان کان ممتازین بالفصل فیثبت له الجنس لان الفصل لا یوجد بدون الجنس فالجنس والفصل اجزاء ذهنیة والاجزاء الذهنیة للواجب تع باطل فالتشخص لایکون عینا لهذ الذات لانه ان کان عینا فلایکون مابه الامتیاز واذ الم یکن التشخص عینا له تع فکان ذائدا التشخص مستلزم لزیادة الوجود فی االوجب تع بالدلیل السابق وهو باطل وان کان لایتصور صیغه فعل المعلوم وکان حالا من الشان فکان المعنی حال کون شانه تع لایتصور الاشیاء یعنی علم الشان لیس بواسطه الصورّة فالنفی صحیح وغیر مفید اللتمدح اما کونه صحیح فلان العلم بواسطة الصورة خاصة الحی وشانه تع لیس بحی واما کونه غیر مفیداللتمدح لانه لیس له الخصوصیة بشانه تع وان کان صیغة لا یتصور فعل معلوم وکان حالا من ضمیر الشان فکان المعنی حال کونه تع لایتصور الاشیاء یعنی ان علمه لیس بواسطة الصورة فالنفی صحیح لان العلم بواسطة الصورة علم حصولی وعلمه تع علم حضوری مطلقا سواء کان بالنفس اوبالصفات او بالممکنات والعلم الحضوری مبنی علی احد العلائق الثلاثة علاقة الغینیة فعلمّه تع بالنفس حضوری بعلاقة العلیة فانقیل لا نسلم ان علم الواجب

با لممکنات حضوری ولا لزم الاستکمال بالغیر او قدم الممکنات
اوالحد وث اللواجب اوجهل الواجب تع لکن التالی باطل فالمقدم
مثله ووجه الملازمة ان القاعدة فی العلم الحضوری ان العلم
والمعلوم متحدان لان علمه تع بالممکنات حضوری والعلم
صفت کمال له تع والممکنات غیرمن الواجب تع فیلزم الا
ستکمال بالغیرو ایض اما ان یکون الممکنات موجودا یلزم القدم
فی الممکنات وان لم یکن موجودا فلایخلو الواجب من انه اماان
یکون موجودافی الازل فلزم الجهل فی الواجب اولایکون موجود ا
فی الازل فلزم الحدوث فی الواجب تع هذ اخلف فعلم الواجب تع
بالممکنات حضوری لکن العلم الحضوری علی قسمین احدهما
علم حضوری تفصیلی والثانی علم حضوری اجمالی والعلم
الحضوری لاجمالی بالممکنات نفس ذاته تع والعلم
الحضوری التفصیلی عین الممکنات اوالصفة الکمال الاجمالی
لا لتفصیلی فلا یلزم الاستکمال بالغیروایض لایلزم قدم
الممکنات وعلم. الواجب موجود علیهم وهو نفیس ذات الواجب
تع فلایلزم قدم الممکنات ولاحدوث الواجب ولاالجهل فی
الواجب فانتقیل فعلی هذ یلزم. تعلق العلم بالمعدوم لان
الممکنات لیس بموجود فی الازل وعلم الواجب حاصل علیهم
وهو التعلق بالمعدوم قلناان الممکنات حاضرة عنده تع ولیس

بمعدوم فانقيل ان الاولى ان يكون العلم التفصيلى له تع صفة
كماله تع لان فى العلم التفصيلى تفصيل وفى العلم الاجمالى
اجمال قلناليس معنى التفصيلى ان فيه تفصيل ومعنى الا جمالى
ان فيه اجمال ولكن معنى التفصيل ان يكون منشاء
انكشافه متعدداولا جمال ان يكون منشاء انكشافه واحدا
بسيطا وهو ذاته تع واذاكان لايتصور صيغة المعلوم وهو توطية
وتمهيد الى مسئلة العلم وهو ان البعض يقولون ان ليس له تع
علم وبعضهم يقولون ان له تع علم ولكن ليس بحصول فقال
المصنف لا يتصور يعنى ان له تع علم ولكن ليس بحصول
الصورة بل علمه تع حضورى وفى علم الواجب مذهبين احدهما
مذهب البعض وهم شرزمة قليلة يقولون ان ليس له تع علم
بالنفس ولا بالغير واما با لنفس لانه ان كان له تع علم بالنفس
يلزم الاثنينية فى ذاته تع لكن التالى باطل فالمقدم مثله ووجه
الملازمة لان العلم من مقولة الاضافة والاضافة نسبة تستدعى
الطرفين والاثنيتة فى ذاته تع بوجه مافاذالم يعلم ذاته لايعلم
غير ه وافاضته الممكنات منه تعالى كافاضتّة الضوء من الشمس
من غير شعورو ورويئة وبطلان هذ القول اظهر من ان يتصدى
احد لابطاله بالدليل ومنشاءه الجهل عن كيفية علمه تع لذاته
المقدس عن الاضافة واستدلواعلى كونه تع عالما بوجوه الاول ان

العلم صفة كمال للموجودبما هوموجودوكل كمال له يجب اتصافه تع به اذ هو اصل الموجودات والثانى استكمال الممكنات على حكم ومصالح ومنافع بحيث يجزى العقل بالنظر اليها بوجوب اتصاف صانعها با لعلم والكحمة والقدرةعلى اكمل وجه واتم تفصيل والثالث ان حقيقةالعلم مابه الانكشاف بحضور المعلوم لديه وذالک موجود بالفعل لنفسه وهو سبحانه تع فى اقصى مراتب الفعلية و الموجودية لنفسه كمابيناه لكنهم اختلفوافى ان علمه تع لغيره اماحصولى او حضورى فذهب ارسطوواتباعه كالشيخ ونقل عن افلاطون ايض انه حصولى اى بتوسط الصورة وذهب الاشراقيو ن الى انه حضورى وهو الحق كما بيناه والمتكلمون على قولين قيل انه اضافة وقيل انه صفة ذات الاضافة ويكفى التغاير الاعتبارى فى علمه تع بذاته فانقلت ان العلم من مقولة الاضافة تقتضى الا ثنينية فلزم الاثنينية قلنا ان الاثنينية عام حقيقى واعتبارى وههنا اعتبارى وهو ان الواجب من حيث انه حاضر عندالذات المجردة فهو معلوم وحقيقته واحد لان العلم والمعلوم فى الواجب واحد وقال القاضى محمد مبارک وهو عقل وعاقل ومعقول والتعد ر الاعتبارى ليس مستلزم للعدد الوجباء والان نشرع فى المزاهب فى علم الواجب تع فيه خمسة احتمالات واثنا عشر مذاهب

والاحتمال الاول وهو ان علمه تع عين الشئ والثانی ان علمه تع جزء الشئ والثا لث انه قائم بقیام انضمامی والرابع انه قائم بقیام انتزاعی والخامس انه منفصل الشئ وفی شق الانفصال خمسّة مذاهب الاول مذهب افلاطون والثانی مذهب بعض المشائیین والثالث مذهب اکثر المشائیین والرابع مذهب الاشراقیین والخامس مذهب المعتزله وفی شق الانتزاع مذهب واحد وهو مذهب المکلمین وفی شق الانضمامیة ثلاثة مذاهب الاول مذهب الارسطو والثانی مذهب ابوعلی ابن سینا والثالث مذهب ابونصر فارابی وفی شق العینیة ثلاثة مذاهب الاول مذهب فرفوریس والثانی مذهب الصوفیة والثالث مذهب المتاخرین من الحکماء ولیس فی شق الجزئیت مذهب وماذهب الیه ذاهب لانه مستلزم للترکیب فی الواجب تع عن ذالک علوا کبیرا والان نشرع فی تفصیل المذاهب الاول مذهب افلاطون وهو یقول ان علمه تع بالممکنات صورالممکنات قائم بذاتها ودلیله ان الممکنات ان کان قائما معه تع با لقیام الانضمامی اوالانتزعی فیلزم تعلق علمه تع بالمعدوم لان الممکن معدوم فی الازل وعلمه تع موجود علیهم وهو التعلق بالمعدوم کماقال القاضی محمدمبارک فی الصفحة ص۹وان علمه تع یصور مجردة قائیمة بذاتها وهی المثل الافلاطریقة من القاضی ومذهب الافلاطون

باطل وهو ان علمه تع ان كان بالممكنات صورالممكنات لزم الاستكمال بالغير لان العلم صفة الكمال للواجب وصور الممكنات مغايرة من الواجب فلزم الاستكمال بالغير وايض يلزم الجهل فى درجة نسنخ الذات من الواجب لان صور الممكنات مغايرة منه تع ومنفصلة والمنفصل فى درجة نسنخ الذات من المنفصل الاخر وايض يلزم الخلف والتسلسل لكن التالى باطل فالمقدم مثله وجه الملازمة ان صورالممكنات ممكنات لانه لوكان ممتنعات فالممتنع ليس بعلم وان كانت واجبات فيلزم تعدد الوجباء وايض يلزم على تقدير الوجوب الامكان لان الصورة محتاج الى ذى صورة والايحتاج خاصة الممكن وهو خلف واعلم ان صورة اممكنات ولكل ممكن لابد من العلة والعلّةلهم الواجب تع والممكنات صادرة من الواجب تع بالاختيار لانهم ان صدرمن الواجب تع بالاضطرار فيلزم العجر فى الواجب تع والعجز باطل فبالضرورة الممكنات صادرة من الواجب تع بالاختياروكل صادربا الاختيار فهو المسبوق بالارادة فان كانت بتعلق الارادة معدومة يلزم التعلق بالمعدوم وهو باطل فلزم ان يكون العلم بالممكنات موجوداوالعلم اما ان يكون نفس ذات الواجب تع اوقائم به بالقيام الانضمامى او الانتزاعى وهو خلف او يحصل بهذالصورة صورة اخرى مثلها فيتمادى الامرالى نهاية بالفعل

قاضی محمدمبارک ص۱۱وایض ان علمه تع بالممکنات لو کان بالصوریلزم الخلف والجهل لان الصوراماامتناهیة اوغیر متناهیة فانکانت متناهیة فیلزم الجهل بالبعض لان معلومات الله تع غیر متناهیة وعلمه متناهیة المتناهیة والعلم بالمتناهی متناهیة فیکون علمه تعالی متناهیة ومعلوماته غیرمتناهیة وان کان غیر متناهی فیلزم علی تقدیر اللاتناهی لکن التالی باطل لانه خلف فالمقدم مثله ووجه الملازمة ثابت بالبرهان التطبیق وهو انانفرض سلسلتین الاول سلسلة الصورة التی فی مقابلة ذی الصورة وهو سلسلة الکل والثانی سلسلة ذی الصورة وهو سلسلة الجزءویلزم التناهی علی تقدیر اللاتناهی بهذالبرهان وهو مذکورفی المبیذی فاطلب هناک والثانی مذهب بعض المشائین وهو ان علم الواجب بالممکنات صورالممکنات القائمة بالعقل الفعال وهو باطل لانه لوکان علمه تعالی بالممکنات صور الممکنات یلزم الاستکمال بالغیر لان صور الممکنات غیره تعالی والعلم صفة الکمال وایضا یلزم الجهل فی درجه سنخ الذات لان الصور منفصل من الواجب والمنفصل فی درجة سنخ الذات من المنفصل الاخر وایضا یلزم الخلف والتسلسل علی ما سبق وایضا ان کانت الصورمتناهیة یلزم الجهل بالبعض وان کانت غیر متناهیة یلزم علی تقدیر عدم التناهی التناهی والتالی باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة قدعلم

بالبرهان التطبيق وایضا ان کان علمه تعالى بالصورقائمة بالعقل الفعال فيلزم كون علم العقل الفعال اقوى من علم الواجب تعالى والتالى باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان علم العقل الفعال بالذات غلى الصور وعلم الواجب بواسطة العقل والعلم بالذات اقوى من العلم بواسطة ومذهب اكثرالمشائين هو انهم يقولون ان العلم قسمين من الوجود وجوددهرى وهو الوجود الاصلى ووجود زمانى وهو الوجود الحادث فعلم الواجب بالممكنات وجود دهرى للممكنات لكن التالى باطل لانه لوكان علمه تعالى بالممكنات بوجوددهرى للممكنات يلزم الاستكمال بالغیر وايضا الوجود الدهرى للممكنات باطل والالزم التداخل فى الجواهر والتداخل باطل وحكم البطلان مذكور فى الحكمة فالمقدم مثله وجه الملازمة ان الشى يكون فى زمان شئ وفى زمان اخر شئ اخر مثلا الهواء يكون فى زمان هواء وفى زمان اخر يكون الشيئين فى حيز واحد اى يكون الماء والهواء موجودان فى حيز واحد بسبب الوجود الد هري لان الوجود الدهرى واحدفى الكل لان التبدل فى الوجود الزمانى دون الدهرى ولووجد بوجود دهرى فيلزم تداخل الجواهروهو محال ومذهب المعتزلة و هم يقولون ان العلم على ثلاثة انحاء الاول وهوان يكون موجودابالفعل ويقول له الموجود الثابتة والثانى ان يكون موجودابالقوة وهو

معدوم الثانية والثالث هو ما لايكون موجودابالفعل ولا بالقوة وهو المتنعة فكان علم الواجب بالممكنات عدم ثابتة للممكنات لكن هذ المذهب باطل والالزم الاستكمال بالغير اوالجهل فى درجة سنخ الذات ومذهب الشيخ الاشراق وهو ان علمه تعالى بالممكنات اشراق نورى منفصل من الواجب تعالى ومذهبه باطل لانه ان كان علمه تعالى بالممكنات شرقيا ونوريا يلزم الاستكمال بالغير وايضا يلزم تعلق العلم للواجب تعالى بالمعدوم لان الممكنات معدومة فى الازل فلوتعلق العلم باالممكنات فيلزم التعلق بالغيرو هوباطل وفى شق الانتزاع مذهب المتكلمين وهو ان علم الواجب على الممكنات صفتى بسيط ذات الاضافة منتزع من الواجب ولكل ممكن رابطة مستقلة ولكن على صورة الانتزاع يوردالاعتراض وهو ان علمه تعالى بالممكنات ليس امر اانتزاعيا وان كان علمه تعالى انتزاعيا فالواجب لايخلو اما عالم بنفسه اوبالمنشاء لكن التالى باطل باعتبار الشقين فالمقدم مثله ووجه الملازمة ظاهر وبطلان التالى باعتبار الشق الثانى وهو ان كان العلم امرانتزاعيا بمنشائه فالمنشاء لايخلو اماجزءالواجب اومنفصل عن الواجب اوقائم بالقيام الانضمامى به تعالى فلزم الخلف وان كان بامرانتزاعى اخر فيلزم التسلسل لان هذ الامر انتزاعى ايضا ليس بعلم بنفسه بل هو باعتبار المنشاء والمنشاء له

امر انتزاعی فانقیل ان هذ التسلسل فی الانتزاعیات والتسلسل فی الانتزاعیات جائز لانه ینقطع بانقطاع قلنا التسلسل فی الانتزاعیات علی قسمین الاول بمعنی لاتقف عند حدوالثانی بمعنی امور غیرمتناهیة بالفعل والقسم الاول جائز ینقطع بانقطاع المنقطع وههنا لازم القسم الثانی من التسلسل فی جانب لان هذ التسلسل فی جانب المبداءوایضا الامر الانتزاعی علم بنفسه وهو امانیکون قبل الانتزاع او بعد الانتزاع وقبل الانتزاع هو معدوم والعدوم لیس بعلم وبعد الانتزاع یرجع الی شق الانضمام لان الانتفاع بعد المنتزع صفة منضمة للمنتزع وفی شق الانضمام ثلاثةمذاهب الاول مذهب ارسطو والثانی مذهب ابونصرالفارابی والثالث مذهب الشیخ ابوعلی ابن سینا وهم یقولون تع بالممکنات صور الممکنات القائم به تعالی فذهب ارسطوواتباعه کالشیخ ونقل عن افلاطون ایضا انه حصولی ای بتوسطالصورة قاضی محمدمبارک ص۸منه ومذهبهم باطل بالدلائل لمذهب الافلاطون وفی شق العینیة ثلاثه مذاهب الاول مذهب الصوفیة والثانی مذهب فرفوریس والثالث مذهب المتئاخرین وان الصوفیة یقولون لیس فی الوجود الالواجب تعالی وانما الممکنات امور اعتباریة فان العالم عند هم اعراض مجتمعة اعتباریة منتزعة عن حقیقة موجود ة واحد ة بحسب

الحقيقة فعلمه تعالى بذواتها ينطوى فى علمه تعالى بذاته بحيث لايعزب عنه شئى قاضى محمدمبارک ص۱۷ومذهب الصوفية ان علمه تعالى غلى الممكنات عين ذات الواجب تعالى والممكنات مت متحدة ذاتاومغايرة اعتبارا لان الوجود الحقيقى واحد من حيث انه مطلق عن التعينات ومن حيث التعين مثل تعين زيد وعمر وهذ اتعين الممكن وهذ المذهب بناء على الظاهر باطل لانه يلزم اتحاد هالكة الذات و باطلة الحقيقة مع الواجب تعالى جل شانه واما من وجه ان استد لالاتهم مبنية على صفاء القلب ولهذ ليس على مذهبهم دلائل على بطلان مذهبهم ومذهب الفرفوريس هو ان علمه تع باالممكنات متحدان فى الوجود ومتبائنان ذاتا ولايلزم من الاتحاد الوجودى الاتحادالذاتى لان الوجوزائد فى الممكن من حواشى القاضى محمدمبارک ص۱۶وعلم الواجب تعالى الوجود عين ذاته تعالى لان الوجود عين معه تعالى ومذهب المتاخرين من الحكماء هو ان علم الواجب تعالى على الممكنات عين ذات الواجب تعالى والممكنات متباينه ذاتا ووجودا فانقيل يلزم على هذا تعلق العلم بالمعدوم قلناان الممكنات حضرة عند ه تعالى بواسطة انهامعلولات له تعالى فلم يثبت تعلق العلم بالمعدوم فانقيل فعلى هذا لاتما يزبين المعلولات لان العلم على الممكنات بواسطة انها معلولات والمعلولات كلها متساوية الاقدام بالنسبة

اليه تعالى قلنا ان للواجب مع كل ممكن ربط على حدة ليس هذ الربط مع الا خر فكان المعلولات كلواحد منها ممتازاعن الاخر فانقيل ان الروابط لاتخلو اما منضمة مع الواجب تع اوغير منضمة مع الواجب تعالى وعلى الاول يرجع الى شق الانضمامية وعلى الثانى لا يميز المعلول عن المعلول لان الواجب تعالى ذات بسيط واحد وليس من الواحد انتزاع امور كثيرةقلنا ان الروابط منتزعه منه تعالى وليس فيه استحالة ان ينتزع من امر واحد بسيط مركب من طبائع متخالفة ينتزغ منه امور كثيرة مثل الدوائر من الكرة والقطبين وقال القاضى محمدمبارك ص١٧كالشجرة والنواة من حيث ان مافى الشجرة من الغصون والاوراق والاثمار مند مجةفى النوة من غير تحليل وتر كيب والنواة مبداء لكل واحد منها وكذ ا البحر والامواج ومذهب المتكلمين حق وهو ان العلم اما نفس اضافة اوصفة ذات الاضافة كما قال مولانا محمديوسف فى القاضى صف١٥حاشية 13وهو ان للعلم ثلاثة معان الاول بالمعنى المصدرى الذى يعبر عنه بدانستن وهو امر اضافى انتزاعى لايصلح للعينية لابالعالم ولابالمعلوم لان شق لانضمام والانفصال والعينية باطل فثبت شق الانتزاع فانقيل اذ كان علمه تعالى انتزاعي فالعلم لايخلو اما بنفسه او بمنشائه قلنا العلم بمنشائه والمنشاء له نفس ذاته

تع ولا يلزم الخلف لان هذ العلم لاجل المنشاء لانه منشاء العلم ويردعليه ما يرد على الحكماوجوابه كما جوابهم هذ كله مالخصته من القاضى وغيره من الكتب قوله

لايتصورجملة معطوفة على الجملة السابقة فحكمها حكمها

والجامع بينهما كونهما مسوقتين لتنزيه تعالى اوجملة مستأنفة والربط بينهما ان كل واحدة منهما جوابا للسؤال اي ان جملة لايتصور مثل جملة لايحد في كل الامور اي في كونها جملة مستأنفة اوحالية والحال اما من الشان او من الضمير المتصل به وجملة لايتصورجملة معطوفة ولايحد معطوف عليها ثم التصور على اربعة انحاء اي اقسام وقد بينت اقسام التصور على اتم التفصيل والان نفصل التصور على قدر الضرورة وبيانا للفرق في تعريف العلوم الاربعة وتعريف لكل واحد منها وتحقيق المقام ان الصورة العلمية من الشيئ اي ممااريد ادراكه لاالملزم بالذات والافلاشك في انه تكون مرءة في جميع الانحاء العلوم وقد تكون مرءة لملاحظة المدرك كمااداتصورنا الانسان بالحيوان الناطق اوالضاحك في الدهن فان جعلت مرءة لحصول الانسان فهو علم الانسان بالكنه على التقدير الاول وبالوجه على التقدير الثاني

ففي الاول المرءة وهوالحيوان الناطق والمرئي هوالانسان متحدان بالذات وهوظاهر ومتغايران بالاعتبار لان الانسان محدود وهومرتبة الاجمال والحيوان الناطق حدلله وهومرتبة التفصيل فهما متغايران بهذاالاعتبار فالتصوربالكنه مايكون الصورةفيه مرءة لملاحظة الشيئ ومتحدة معه بالذات مغايرة بالاعتبار وفي الثاني بالعكساي المرءة فيه وهو الضاحك مغاير بالذات للانسان ومتحدبالاعتبارمعه لعروضه له وقيام مبدئه به والتصور بالوجه مايكون الصورة فيه مرءة لملاحظة الشيئومغايرة له بالذات ومتحدة معه بالاعتبار(ميرزاهد جلال صفحه 88حاشية 7) والحاصل ان الصورة العلمية من الشيئ قد تكون مرءة لملاحظة المدرك فالصورة العلمية التي تكون مرءة لذالك الشيئ منقسمة الى التصور بالكنه والتصور بالوجه فان المرءة والمرئي ان كانا متحدين بالدات ومتغايرين بالاعتبار فالتصور بالكنه وان كانا بالعكس فالتصور بالوجه وقد لاتكون مرءة لملاحظته وهي منقسمة الى العلم بكنه الشيئ والعلم بوجه الشيئ فان العلم ان تعلق بالشيئ من حيث هوفالعلم بكنه الشيئ وان تعلق بوجه من الوجوه من حيث هووجهه بالعلم بوجه الشيئ كتصور الضاحك من حيث انه وجه الانسان بدون ملاحظة المرئية (ميرزاهد جلال صفحه 89) فالنفي سواء تعلق بالشان اوبالضمير المتصل بالشان

لايصح لوكان متوجها لمطلق التصور اذ التصور بالوجه وبوجهه متصوران باعتبارمفهومه كما قال (القاضي محمد مبارك صفحه 6حاشية 5) المراد بعدم التصور التصور بالكنه اي ليس مراد المصنف بقوله لايتصور عدم التصور بجميع الانحاء لكونه متصورا بالوجه وبوجهه بل لايتصور بالكنه وبكنهه وكداداته تعالى بمفهوم العالم والقادر متصور وانكان متوجها الى التصور بالكنه يعني ان التصور بالكنه ممتنع لامتناع التحديدولابكنهه فانه لما كان وجوده تعالى وسائرصفاته تعالى عين داته تعالى امتنع حصوله في الدهن ادلو ارتسم لكان بما هو موجود بوجود غير اصلي لامتناع انسلاخ الدات والداتيات عن الموجودية فيكون بماهو حاصل في الدهن واقعا في الاعيان ولافي الاعيان معا وكدابما هو حاصل في الاعيان ولان ماهوفي الدهن مع تقرره في الاعيان له ماهية مشتركة بين الموجودين المتمائزين بحسب التشخص والوجودفماكان وجوده وتشخصه عين ماهيته يمتنع وجوده في الدهن ونقل عن ارسطو انه قال كما تعتري العين عند التحدق في جرم الشمس ظلمة وكدرة تمنعها عن تمام الابصار كدالك تعتري العقل عند اكتناهه تعالى حيرة ودهشة عن تمام الادراك كما قال العارف الكامل

شعر

ازان بیرون تر است ان یار بیرنك
كه ان راديده ادراك بيند

يعني ان التصور بالكنه وبكنهه تعالى ممتنع فيكون قيد لايتصور مستدركا على تقدير تعلقه بالضمير اد التصور بالكنه يكون بالحد ونفيه قد علم من نفي الحد يعني ان الحد له تعالى ممتنع فكدا التصور باالداتيات ممتنع فيكون قيد لايتصور مستدركا على تقدير الكنه وكنهه لان عدم الكنه معلوم باالحد فدكر التصور مستدرك وان كان المراد باالوجه فالتصور بالوجه معلوم وموجود واجيب بمنع الحصر في الشقين لجواز توجه نفي لايتصور الى الاعم من تصور بالكنه وبكنهه وايضا لامحذور اصلا اي لامحذور لعدم صحة الحكم بالنقض ولامحذور بلزوم الاستدراك

واذا كان متعلقا بالشان

اي يكون جملة لايتصور حالا من الشان يكون المعني ان شانه تعالى لايتصور بالكنه ولابكنهه

والا لكان ذاته تعالى مرتسما

اي وان كان شانه تعالى متصورا بالكنه وبكنهه لكان ذاته اي ذات الشان والمراد من الدات الماهية اي كان ماهية شانه تعالى مرتسما

ومحاطاللعقل اذالتصور بالكنه وبكنهه من خواصه

اي العقل لان الارتسام من خواص العقل وشانه تعالى غيرمتناهي ادهوكل يوم هوفي شأن والعقل مدرك المتناهيات دون غير المتناهي واذاكان متعلقااي اذاكان نفي لايتصور متعلقا بالضميراي بضميرشانه فيكون المعني ان ذاته لايتصور لابالكنه ولابكنهه اماالتصوربالكنه فلانه اي التصور انما يكون بالحد اي بالذاتيات وداتياته تعالى غيرمتصور لانه تعالى منزه عن ادراك العقل بالذاتيات فالتصوربالكنه ممتنع واماالثاني اي التصور بكنهه فلان التصور بكنهه انمايكون لمايرتسم داته في العقل اي ينتقش ذاته في العقل الله تعالى برئ عن ان ينتقش ذاته في العقل اذ لو ارتسم ذاته تعالى في العقل مع كونه حاصلافي الخارج ايضالكان له تعالى شخصان متحدان في الذات ممتازان باعتبارالتشخص وحاصله ان كل موجود اداتحقق في الخارج ثم بعد التحقق في الخارج ثبت في الذهن ايضا فلابدله من ان يكون له ماهية مشتركة بين الموجود الخارجي والموجود الذهني ويمتازكل واحد من

الاخر بحسب الوجود والتشخص وهدا انمايتصور في الماهية التي وجودها وتشخصها زائداعليها واماالتي وجودها وتشخصها عينها وهي الماهية الواجبة فلايتصور ذالك فيمتنع حصولها في الذ هن والالزم ان يكون مابه الاشتراك ومابه الامتيازواحدا وهوممتنع لان الواجب تعالى موجود في الخارج فلوارتسم وانطبع في الذهن ايضا انقلب الوجود الظلي الذهني وجودامتأصلا عينيالان في الذهن انمايرتسم لوجوده الخارجي لكونه عيناله فيكون بماهو حاصل في الذهن واقعا في الاعيان لكونه مصداقا للوجود العين ولافي الاعيان لكونه مصداقا للوجود الذهني فيكون لافي الاعيان والاعيان معا وكذالوارتسم في الذهن يكون وجوده الذهني عيناله فحين كونه في الاعيان يصح انتزاع الوجود الذهني لكونه عيناله فيكون بماهوحاصل في الاعيان لافي الاعيان لكونه مصداقا للوجود الذهني ومحصل الكلام ان فيماوراء الوجود ماهية وراء وجوده الذي هوبعينه مرتبة التشخص فيصح لها وجود في الاعيان ووجود في الاذهان بانها كلية صالحة للحمل علي الفردين المتغايرين بحسب الوجود العيني والذهني، فماله ماهية وراء الوجودصح انطباعه في ذهن من الاذهان بالانسلاخ عن التقررفي الخارج وفي الواجب تعالى ماهية بعين الوجود الخارجي فنسبة وجوده الى الى ذاته نسبة الانسانية الي الانسان فلايمكن وجود

ذاته بالوجود الذهني والافيلزم اماانسلاخ ماهية عن نفس ذاتها اوانقلاب الوجود الظلي الى الوجود الاصلي اوكون الشيئ بماهو موجود ظلي موجودا اصليا بان يكون الدات مابه الاشتراك والتشخص مابه الامتياز اي يكون ذات تلك الشخصين مشتركة والتشخص متميزاحدهما عن الاخرولابد بينهما من المغايرة اي يكون المغايرة بينهمابحسب الذات فيكون التشخص الذي هومساوي للوجود غيرالذات فيكون الوجود كذالك اي غيرالذات وقدثبت ان وجوده تعالى عينه تعالى وكذاسائرالصفات الكمالية له تعالى اذلوكانت زائدة يلزم فقدانه للكمال في مرتبة الذات قابلاوفاعلا فيكون له مادة وجنساوله تعالى فعلية محضة ليس له استعداد ولامادة ولاجنس فالواجب ليس له ماهية غيروجوده بل ماهية عين وجوده كماقال القاضي محمد مبارك اذالوجوب يستدعي الفعلية الصرفة بحسب التقرير والوجود الممتازعما عداه وكذامايتعلق بكمال ذاته فلا يكون شيئ منه بالقوة (قاضي صفحه 6)والا اي ان لم يكن وجوده تعالى عين ذاته تعالى لم يكن واجبا لكونه محتاجا الى امراخر في موجوديته وهو اي الاحتياج ينافي الوجوب لان الوجوب لايستدعي الاحتياج كمانقلت القول من القاضي محمد مبارك وهذاكله على تقديرصيغة المجهول واماعلى تقديرصيغة المعلوم فالنفي ان كان متعلقا

بالشان فلافائدة فيه لظهور ان شانه تعالى ليس بحي فكيف يتصور الاشياء وقد مرمعني الحي سابقا وان كان متعلقا بالضمير يكون المعني ان علمه تعالى بالاشياء ليس بحصول الصورة ولالزم ان يكون علمه تعالى عليها اي علي الاشياء حصوليا ضرورة ان العلم الحاصل بالصورة انمايكون حصوليا وقد قررفي مقره ان علمه تعالى حضوري (كما قال القاضي محمد مبارك صفحه 12) فحقيقة العلم هووجود الشيئ بالفعل لشيئ موجود بالفعل بالمعلولية او بالفاعلية اوبالغينية ومن زعم ان علمه تعالى بالممكنات بواسطة صورالممكنات بمقايسة علمه تعالى على علمنا بالاشياء الغائبة عنا وقائلي هداالقول افلاطون وارسطو والشيخان وابونصرفارابي وابو علي ابن سينا وتبعهم بهمينار وانه قياس مع الفارق اي قياس علمه تعالى بالاشياء الغائبة على علمنا قياس ليس بين القياسين رابطة لعلاقة الحضور بينه تعالى وبينها اي الممكنات وهي معلوليتها اي معلولية الممكنات بالنسبة اليه تعالى لان الممكنات معلولات والواجب علة للممكنات وعلاقة العلية والمعلولية تقتضي العلم الحضوري فكان علمه تعالي على الممكنات حضوريا اماعلم الممكنات بالاشياء الغائبة فليس بحضوري لانها ليست العلاقة العلية والمعلولية بين الممكنات

وبين الأشياء الغائبة فكان قياس علم الواجب على علم الممكنات قياس مع الفارق قوله۔

لاينتج

قال افضل المحققين لاينتج ان قرئ معروفا فهو من باب الافعال من انتجت الناقة اذااستبان حملهاوآن نتاجها فهو لازم البتة وان قرئ مجهولا فهو من الثلاثي المجرد يقال نتجت الناقة مجهولا ويقال نتجها اهلها وهي ايضا جملة مستأنفة وقع في جواب سوأل السائل كأن السائل سئل ان عظمت شانه تعالى الى اي قدرعظيم حتي اوقعك في التعجب فقال الماتن في الجواب لاينتج يعني ان شانه تعالى ليس بمبرهن لان شؤناته تعالى غيرمتناهية وزمان قيام البراهين متناهية كماقال (القاضي محمدمبارك لابرهان عليه بل هو البرهان علي كل شيئ صفحه 19) اوجملة حالية من الشان اومن الضميروعلى كل تقديراماان يكون صيغة المعلوم اوالمجهول والمراد باالانتاج امامعني لغوي وهي الوالدية اوالمولودية اوالاصطلاحي وهي البرهان فحصل ثمانية احتمالات ثم ان كانت صيغة المجهول وكانت حالامن الشان والمراد من الانتاج المعني اللغوي فكان المعني حال كون شانه تعالى لاينتج يعني ليس بمولود فالنفي صحيح وليس بمفيد للتمدح

اماكونه صحيحالان شانه تعالى ليس بحي والمولودية صفة الحي وليس مفيدالانه ليس لها خصوصية بشانه تعالى وان كان المراد بالانتاج المعني الاصطلاحي فان كان المعني حال كون شؤناته تعالى غيرمبرهن باالبراهين التفصيلي فالنفي صحيح ومفيد للتمدح اماكونه صحيحا لان شؤناته تعالى غير متناهية امازمان الادراك متناهية والمتناهي لايحيط علي الغيرالمتناهي ومفيد للتمدح لانها لهاخصوصية بشانه تعالى وان كان المعني ان شؤناته تعالى غيرمبرهن بالاجمال فالنفي ليس بصحيح لان شؤناته تعالى مبرهن اجمالا وان كان لاينتج صيغة المعلوم وكانت حالامن الشان فكان المعني حال كون شانه تعالى غيرمنتج يعني ليس بوالد فالنفي صحيح لان الوالدية صفة الحي وشانه تعالى ليس بحي وغيرمفيد للتمدح لانها ليس لها خصوصية بشانه تعالى وان كان لاينتج صيغة المجهول وكان حالامن الضمير وكان المراد بالانتاج المعني الاصطلاحي فكان المعني حال كونه تعالى غيرمبرهن فالنفي صحيح فالمقصود انه تعالى لايحصل بالبرهان كمايحصل النتيجة بالبرهان اعلم ان البرهان هو القياس المؤلف من اليقينيات فان كانت الاوسط في البرهان مع كونها علة للتصديق بالحكم المطلوب في الذهن علة للحكم في الواقع فلمي والا فاني سواءكانت الاوسط في الان معلولا لوجود الحكم في الخارج كحمي

في قولنا هدا محموم متعفن الاخلاط فيسمي دليلا اولا بل يَكون كل منهما معلولي علة واحدة كاالاشتداد غبا في قولنا هذاالحمي يشتد غبا فهي محرقة ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلولان للصفراءالمتعفن اولم يكن علية هناك اصلا بل يكون احدهما متضايفا للاخر كقولنا هداالشخص اب وكل اب فله ابن فاعلم ان الواجب تعالى لابرهان عليه برهانالميا كماهو المتبادر عند الاطلاق لعدم كونه معلولا لعلة بل هو علة لكل شيئ والدلائل الموردةعليه انما هي براهين انية موضحة للوازمه واثاره غيرمفيدة للماهية التي هي العلية (قاضي صفحه 19)اي لابرهان عليه بل هوبرهان علي كل شيئ لانه نورمطلق في ذاته تعالى كماقال الله تبارك وتعالى–الله نورالسموات والارض– وقيل لابي بكرالصديق هل عرفت ربك بمحمد ام عرفت محمدا بربك؟ فقال بل عرفت محمدا بربي فان قيل كيف يصح هداالقول مع ان العلماء قد اثبت الدلائل والادلة عليه تعالى قلنا ان تلك الدلائل ليست مثبتة بل انما هي موضحة كاالتنبيهات ادا اوردت على البدهيات وانكان المراد بالانتاج المعني اللغوي فكان المعني حال كونه تعالى ليس بمولود فالنفي صحيح لانه لوكان الواجب مولودافكان ممكنا لكن التالي باطل فالمقدم مثله وجه الملازمة ان المولود يحتاج الى الوالد والاحتياج خاصة الممكن وايضا ان كان الواجب

مولودا فيلزم كون الواجب حادثا بالذات وبالزمان لان الواجب معلول والمعلول حادث بالذات وحادث بالزمان لان زمان المولود متأخرعن الوالد واذاكان صيغة المجهول فكان معناه لم يولدوهوالمناسب لماقبله وهولايحد وذالك لانه لايفتقرالى شيئ ولايسبقه احد۔

حافظ دراز

اولم يولد يعني اداكان المراد من قول المصنف لاينتج معني اصطلاحيا فمعناه لابرهان عليه كمامر واذاكان معني لغويا فمعناه لم يولد وان كان مبنيا للفاعل وكان المراد بالانتاج المعني اللغوي فمعناه لم يلد وذالك لانه لم يجانس ولم يفتقرالى مايعينه اوليخلف عنه لامتناع الحاجة والغناء عليه قال الامام ابومنصور اتخاد الولد لايكون الالاحد الامور الاربعة امابشهوات تغلبه فيقتضيها اوبوحشة تأخده فيحتاج الى من يستأنس به اولدفع عدويقهره فيحتاج الى من يستنصره ويستغيث به او خوف حدثان الدهر الموت ليرث ملكه ويقوم مقامه والله تعالى منزه عن هده الوجوه كلها (قاضي) فكان المعني لم يلد لان الوالد والولد متكافيان ومتماثلان والواجب ليس بمتكاف للواجب الاخر والممكن لايماثله وهو ظاهر فان قيل المرأة الحبلى يتولد منها الحية كماتدل عليه المشاهدة وايضاولامكافاة بينهما وايضا

لاتكافؤ بين البغل والحمار مع ان البغل يتولد من الحمار والفرس فلايجب التماثل بين الولد والوالد قلنا المراد بالمماثلة ههنا المشاركة في الاوصاف النفسية وان لم يكن في تمام ماهية المتماثلين فيشتمل المشاركة في الجنس دون الاتحاد في النوع وايضا الله تعالى ليس له الولد لان الوالد والولد متكافيان ومتماثلان والواجب ليس بمتكافي الولد لان معني التكافؤ ان لايتصور تحقق احدهما وتعقله الابان يتحقق ويتعقل الاخر معه فلايكون الابحسب العلاقة الذاتية بينهما بالعلية والمعلولية اومعلوليتهما لامرثالث يوقع بينهما ارتباطا افتقاريا وهده العلاقة لاتتمكن بين القيومين الواجبين لداتهما وقد يستدل الشيخ الرئيس على نفي التماثل بان حقيقته ليس الا نفس وجوب التقرروالوجود فلاتتكثرتكثر النوع بالعوارض الشخصية فان التخالف لامحالة اما ان يكون بلواحق هي الجواهر الحقيقة اولوجودها بما هو وجودها فلا يتصور الاختلاف بينهما بحسبها بل يجب توافق الكل فيها او بلواحق مستندة الى اسباب خارجة عنها فلولاتلك الاسبا ب كانت الذات واحدة اولم تكن ذاتا فعند انتفائها لايكون كل منهما واجب التقرر والوجوب فيكون وجوب كل واحد ووجوده مستفاد عن الغير ومن المعلوم ان الواجب بالذات لايكون واجبا بالغير وايضاالوالدية تقتضي انفصال

الجزءمنه وانفصال الجزء يقتضي سبق الوجود في المنفصل عنه والسبق الوجود لايخلو اما جنس ولابد له من الفصل وان كان فصلا لابد له من الجنس فلزم التركيب وان كان الجزء ماديالابدله من صورة وان كان صورة لابد له من المادة فلزم التركيب الخارجي والواجب تعالى بسيط دهنا وخارجا وايضا انفصال الجزء مستلزم للنقصان في المنفصل عنه فلزم النقصان في الواجب تعالى وان كان الواجب والدا فثبت لله تعالى ممائلا لكن التالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان الوالدية يصدق بانفصا ل الجزء مثله وبطلان التالي ان كان للواجب متماثلا لزم التركيب في الواجب تعالى اولزم زيادة الوجود في الواجب لكن التالي باطل باعتبار كلا الشقين وبطلانه ظاهرفي نفي الحد فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان المماثلة اشتراك الشيئين في الجنس اوالنوع فان ثبت له تعالى شريك في الجنس سواءكان ممكنا اوواجبا فكان فردين للجنس وافراد الجنس متمائزة بالفصل فيثبت له الفصل والجنس والفصل اجزاء ذهنية فلزم التركيب في الواجب تعالى وان ثبت له تعالى شريك في النوع فكانافردين من نوع وافراد النوع متمائزة بالتشخص فكان التشخصات مغايرة عن الذات والافليس ما به الامتياز فكان زائدا وزيادة التشخص مستلزم للزيادة الوجود في الواجب تعالى

وايضا يثبت للواجب واجبا اخر مماثلاله تعالى شريكا في الجنس وهذا باطل والافيلزم كون الفصل المقسم مقوما وايضا يلزم كون الفصل المقسم جاعلا وكون الواجب ممكنا لكن التالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة انه لوكان للواجب تعالى شريك في الجنس فكانا فردين من جنس واحد والجنس لهما الواجب تعالى وافراد الجنس الواحد متمائزة بالفصول فيلزم الفصل والقاعدة في الفصل ان يكون مقسما للجنس ومقوما للنوع مثل الناطق وهومقسم للحيوان ومقوم للانسان فيكون الفصل مقسما والقاعدة في الفصل المقسم هي ان يعطي الوجود المحصلة للجنس فكان الفصل محصل الوجود ومحصل الذات وهو لايكون الامقوما فلزم كون الفصل المقسم مقوما وهداباطل ولان المقوم داخل والمقسم خارج وكون الشيئ الواحد داخلا وخارجاممنوع وايضا هذاالفصل المقسم اداكان محصل الوجود فكان محصل الذات ايضا فلزم كون الفصل جاعلا لان الجاعل يقال لمن كان خارجا ومحصلا للذات وايضايلزم كون الواجب محتاجافي الوجود الي الغير وهو الفصل والاحتياج خاصة الممكن فكان الواجب ممكنا فللواجب الشريك المماثل في النوع باطل والافيلزم على تقدير التماثل عدم التماثل لكن التالي

خلف فالمقدم مثله ووجه الملازمة انه انكان للواجب مما‌ثل اخر

في النوع فكانا فردين من نوع واحد وافراد النوع متمائزة بالتشخصات والعوارض فالعوارض مغايرة عن الواجب لان العارض مغايرعن المعروض وكل مايكون مغايراعن الواجب فهوممكن وللممكن لابد من العلة والعلة له ليس الاالواجب تعالى والالزم كون مابه الاشتراك مابه الامتياز لكن التالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان كون المعلول مابه الامتياز مستلزم لكون العلة مابه الامتياز والافلزم تحقق العلة بدون المعلول وهو باطل فثبت ان العلة له غيره والغير ممكن والممكن قابل الانعدام وانعدام العلة مستلزم لانعدام المعلول فثبت عدم الاثنينية فثبت عدم التماثل وايضا كون الواجب تعالى والداباطل والافيلزم التكافؤ والتالي باطل فالمقدم مثله لان التكافؤ عبارة عن كون الشيئين بحيث لايكون تحقق احدهما وتعقله بدون الاخرلان احدهما علة الاخراوكلاهما معلولين للعلة الثالثة فان قيل ليس الشرط فان قيل ليس الشرط بين الوالد والولد التكافؤ والتماثل الاترى ان ناقة صالح عليه السلام كان من الحجر وكدابين البغل والحمارلانه ليس بينهم التكافؤ والجواب ان بين الناقة والحجر وان لم يكن تشارك نوعية لكن بينهما تشارك جسمية وبين البغل والحمار وان لم يكن مشاركة نوعية لكن

بينهما مشاركة جنسية فالمراد من التماثل ههنا التشارك الاعم من المشاركة في الجنس والمشاركة في النوع۔

دفتر تمام گشت وبپايان رسيدعمر
ماهم چنان مانده ئيم دراول وصف تو

ولاينتج قال الشارح انكان متعلقا بالشان اي يكون لاينتج متعلقا بالشان ويكون على صيغة المعلوم اي يكون ينتج صيغة المعلوم فلافائدة في النفي اي في نفي الانتاج من الشان اذ من الظاهران الوالدية اي اذاكان صيغة المعلوم وكان متعلقا بالشان والمراد بالانتاج الانتاج اللغوي وتحصيل العلم بواسطة البرهان اي في انتاج المراد منها المعني الاصطلاحي انماهما من خاصة الحي الوالدية والبرهان يعني انتفائها من خواص الحي وشانه تعالى ليس كدالك اي ليس بحي واشرت الى معني الحي في السابق فلانعيده مرة اخري۔

وان كان على صيغة المجهول يكون المعني ان شانه تعالى ليس مماينتج بالبرهان على وجه التفصيل اي اذاكان المراد المعني الاصطلاحي للانتاج يعني ان شانه تعالى ليس منتج بالبرهان بل البرهان على كل شيئ فحاصله ان الواجب تعالى ليس منتج بالبرهان على ماقال الشيخ في برهان الشفاء ان اليقين الدائم الكلي لما له سبب انما يحصل من جهة السبب واما ما لاسبب له

اما بين بنفسه اولاتبين البتة بيانا يقينا بوجه القياس اي بالنظر والاستدلال اذهو اي شانه تعالى لعدم تناهيه لايمكن احاطة القياس عليه وفي ارادة المعني اللغوي ايضا لافائدة لمامر من ان المولودية من خواص الحي وشانه تعالى ليس كذالك وان كان متعلقا اي لاينتج متعلقا بالضمير فعلى صيغة المجهول وارادة المعني اللغوي يكون المعني انه تعالى ليس بمولد اذ االمولودية ملزم للحدوث وهو تعالى منزه عن الحدوث ولانه تعالى لم يجانس ولم يفتقرالى مايعينه اويخلف عنه لامتناع الحاجة والاغناءعليه وعلى تقديرارادة المعني الاصطلاحي يكون المعني ان وجوده لايستفاد من البرهان لعدم البرهان عليه اذ هوالبرهان علي كل شيئ اذالاصل في البرهان البرهان اللمي وهو الاستدلال من جانب العلة علي المعلول واماوجه اصالة الاستدلال اللمي عن الاني

كما قال (صدرالدين الشيرازي في الصدري صفحه 13) لان الطبعي يعطي اللمي والرياضي يعطي الاني ومعطي اللمي افضل فان العلم في اللمي اولى من العلم في الان (صدري صفحه 13 حاشية 9) فثبت ان الاصل في البرهان اللمي وهوانما يكون لما له لم والله تعالى منزه عنه ضرورة انه تعالى لم كل شيئ ضرورة ان اللمي دليل من العلة على المعلول والله منزه عن العلة بل هوالعلة لكل شيئ والاشياء معلولات له تعالى فالنفي لايستقيم بالنظر الى

ماهو الاصل في البرهان وهو اللمي يعني يصح نفي اللمي للتحقق البرهان الاني وهو الاستدلال من جانب المعلول على العلة وعلي تقديرصيغة المعلوم وارادة المعني الاصطلاحي يكون المعني ان علمه تعالى بالاشياء لايحصل بواسطة البرهان اذ هو حصولي اي العلم الحاصل بواسطة البرهان حصولي اذهو ترتب الامور المعلومة وعلمه تعالى حضوري وعلى تقدير ارادة المعني اللغوي يكون المعني انه تعالى ليس بوالد والا اي وان كان والدا لكان اي وجد شيئ يتكافيه ويماثل واماالمتماثلان وهما الموجودان المشتركان في جميع الصفات النفسية والمراد بالصفات النفس مالايحتاج وصف الشيئ به الي تعقل امرزائد كاالانسانية والحيوانية والوجود والشيئية للأنسان ويقابلها الصفات المعنوية التي يحتاج في الوصف بها الى تعقل امرزائدعلى ذات الموصوف كالتحيز والحدوث اذلابد بين الوالد والمولود من التكافؤ والتماثل فذالك الشيئ المتكافي والمتماثل انكان ممكنا وظاهر ان الاتحاد بين الواجب والممكن يعني لابد من ان يكون بين الوالد والولد من التماثل والتكافؤ جميعا والتماثل منتف بين الواجب والممكن وهو ظاهر لانهما مختلفان في الصفات النفسية وان كان واجبا اي ذالك الشيئ المتكافي والمتماثل فهو اي الواجب المتكافي للواجب تعالى وان كان يماثل له تعالى لكن لايتكافيه يعني ان كان مماثلا

له ولكن ليس بمتكافيه اي ليس بينه وبين الواجب من التكافؤاي التضايف لان المتضايف لابد له من علاقة بين المتضايفين والا يكون الموجودات باسرها متضايفة فالعلاقة انماهي بان يكون احدهما علة للاخر اوكلاهما معلول لعلة موجبة ثالثة لاكيف ماأتفق بل من حيث يقتضي تلك العلة الموجبة تعلقا ما وحاجة ما للكل واحد منهما بالاخر اذ كل شيئ ليس احدهما علة موجبة للاخر ولامعلولاله لاارتباط بينهما بالانتساب الي ثالث كك ولاتعلق احدهما بالاخر بوجه لايمكن للعقل فرض احدهما منفكا عن الاخر والعلاقة المذكورة ليست بين الوابين لذاتهما لامتناع كون الواجب معلولا يرد عليه انه على هذايلزم ان لايكون لشيئ من الممكنات جنسا ولافصلا عند من يقول كالاشعري بعينية الوجود في الماهيات كلها لجريان الدليل المذكور وهو امالزوم كون الفصل المقسم مقوما اوكون الفصل المقوم جاعلا اجيب بتغير الدليل بان الواجب لوكان جنسا لكان له فصل علي ماتقررمن ان كلما له جنس فله فصل وكلما له جنس وفصل فهو مركب والواجب بسيط دهنا وخارجا وايضا يلزم كون الواجب ممكناولايتغيراي لابحسب الذات ولابحسب الصفات وجملة لايتغيرحال من الشان اومن الضمير وصيغته امامعلوم اومجهول فحصل اربعة احتمالات ان قيل ان شؤناته تعالى عبارة عن الصفات الاضافية

المحضة للواجب وهي متغيرة فلا يصح قوله لايتغير قلنا ان المراد بعدم التغير من اللاتناهي الى التناهي ا ن شؤناته تعالى غيرمتناهية ولايتغير ان كان صيغة المعلوم وكان حالامن الشان فكان المعني حال كون شانه تعالى ليس بمتغير للاشياء فالنفي صحيح لان التغير من الصفات الحي وشانه تعالى ليس كدالك ولكن غيرمفيد للتمدح لعدم الخصوصية بشانه تعالى وان كان حالا من الضمير فالمعني انه تعالى لايتغير الاشياء فالنفي غير صحيح كما لايخفي وان كان لايتغيرعلي صيغة المجهول وكان حالامن الشان فالمعني ان شانه تعالى لايتغير وان كان المراد عدم التغير من اللاتناهي الي التناهي فالنفي صحيح مفيد للمدح وان كان المراد عدم التغير في نفسه فالنفي غيرصحيح وان كان حالامن الضميرفالمعني ان ذاته تعالى ليس بمتغير فيرد عليه ان المراد بعدم التغير لايخلو اما عدم التغير بحسب الذات فقط اوبحسب الصفات فقط واما بحسب الذات والصفات معا فعلي الاول لايحصل كمال التنزيه لانه تعالى كماانه ليس بمتغير بحسب الذات كذالك غيرمتغير بحسب الصفات ايضا وعلي الثاني ايضا لايحصل التنزه كاملا ويلزم خلاف المقصود وعلي هذاالاحتمال هوعدم تغيره تعالى بحسب الذات وعلي الثالث فالبعض من الصفات صفات الاضافية وهو تعالى بحسب الصفات الاضافية

متغير قلنا ان المراد عدم التغير بحسب الذات وبحسب الصفات الحقيقية واشارالشارح الي هداالجواب بقوله اي لابحسب الذات ولابحسب الصفات الحقيقية يعني سواء كان حقيقية محضة اوحقيقية ذات الاضافة ثم هذا النفي صحيح مفيد للمدح اماعدم التغير بحسب الذات فلانه تعالى لوكان متغير ابحسب الذات يلزم الامكان لان كل متغير بحسب الدات ممكن واما عدم التغير بحسب الصفات الحقيقية لانه لوكان متغيرا بحسب الصفات الحقيقة يلزم التغير في الذات لان الصفات الحقيقية اما عين الذات كماهومذهب الحكماءفالتغيرفيها تغيرفي الذات واماالازمة مع الذات كماهومذهبُ المتكلمين لانها والتغير في اللازم يستلزم التغير في الملزوم واما التغير بحسب الصفات الاضافية المحضة فجائز قوله انكان متعلقا بالضمير يكون المعني ان ذاته تعالى لايتغير

والا

اي ان تغير ذاته تعالى فيكون حادثا إذ التغير مستلزم للحوادث فيكون الواجب محلاللحوادث والحوادث حالا ودليل الملازمة ان التغير يستلزم الحدوث ان العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فثبت حدوث المتغيروهو محال اي الحدوث

في الواجب محال قوله قد عرفت انفااي تحت الانف وهوكناية عن القرب اذ الشيء اذاكان تحت الانف يكون قريبا قوله اذالصفات له تعالى كمالات له تعالى وسبق العدم عليها اي على الكمالات يستلزم خلو ذاته تعالى عنها وتعالى الله عنها علوا كبيرا۔

تعالى عن الجنس والجهات

فان قيل لابد في الجمل المتالية من العطف وههنا العطف متروك قلنا هذه الجملة مغايرة من الجمل السابقة في الاثبات لان هذه الجملة لاثبات صفات الكمال فيه تعالى وماقبلها من الجمل كانت للنفي فلذا ترك العطف وحكم العطف وهو انه ان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلاايهام ولاكمال الاتصال ولاشبهة احدهما فالو صل متعين للوجود الداعي وعدم المانع الحاصل ان للجملتين اللتين لامحل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاء للثانية ستة احوال الاول كمال الانقطاع بلاايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع من الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخرين الوصل وحكم الرابعة السابقة الفصل فأخد المصنف بالفصل (مختصرالمعاني فن 1صفحه239) وهده الجملة حالية من الضمير اومن الشان

اومن ضميرلايتغيراوجملة استدلالية اوجملة استنافية وقع في جواب سؤال السائل كان السائل سئل ان شانه تعالى ليس بمتغيرمن اي وجه فأجاب المصنف تعالى عن الجنس والجهات وحاصل الجواب ان الواجب تعالى ليس بمتغير لانه ان كان متغيرافهوانفعال التغير وانفعال التغير يكون في المادة فتثبت للواجب المادة وللمادي جهات والله تعالى منزه عن الجنس والجهات فان قيل ان ذكرقول المصنف تعالى عن الجنس والجهات بعد الدكر لايحد مستدرك لان نفي الجنس والجهات قدعلم من نفي الحد واجاب عنه القاضي محمد مبارك في صفحة 23وحاصل الجواب ان هذاتصريح بماعلم ضمنا من قوله لايحد او يراد بالجنس المثل فانقيل هوخلاف قانون براعة الاستهلال يعني اداكان المراد بالجنس المثل وهوخلاف قانون براعة الاستهلال اذالبراعة يحصل بالجنس فأجاب عنه القاضي محمد مبارك ان الايهام يكفي للبراعة اونقول ان البراعة حاصل بان للجنس معنيين بعيد وقريب ومعني القريب للجنس مصطلح ومعني البعيد وهوالمجانسة والجهة على ثلاثة اقسام 1جهة منطقية 2وجهة حكمية 3والجهات الستة فالجهة المنطقية عبارة عن الضرورة والدوام والامكان والجهة الحكمية عبارة عن الطول والعرض والعمق والجهات الستة تجيئ في ثلاثة معان واحدمنها

تجيئ في معني اطراف الامتدادات وهو طرفي الطول وهما الفوق والتحت وطرفي العرض وهما اليمين واليسار وطرفي العمق وهما الخلف والقدام وايضاتجيئ بمعني نفس المكان وايضا بمعني منتهي الاشارة الحسية وانكان المراد بنفي الجهات النفي بالمعني المنطقي فيكون المعني حال كونه تعالى عاليا عن الجهات المنطقية فالنفي ليس بصحيح لان للواجب تعالى الجهات المنطقية ثابتة وهو انه تعالى موجود بالضرورة اوانه تعالى موجودبالدوام اوانه معدوم بالامتناع وان كان المراد بالجهات الجهات الحكمية فكان المعني حال كونه تعالى عاليا من الجنس والجهات الحكمية فالنفي صحيح لانه لوكان للواجب تعالى جهة حكمية فيلزم كون الواجب كما ومتكمما والتالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة قد علم فيماسبق لان الحد الحكمي ليس الاللكم والمتكمم وان كان المراد بالجهة الجهات الستة بمعني اطراف الامتدادات الثلاثة فيكون المعني حال كون الواجب تعالى عاليا عن الجهات الستة فالنفي صحيح لانه ان كان للواجب تعالى جهات ستة فيلزم كون الواجب كماومتكمما لان اطراف الامتدادات الثلاثة لم يكن الاللكم والمتكمم وان كان الجهات الستة بمعني المكان فكان المعني حال كونه تعالى عاليا عن المكان يعني حال كونه تعالى ليس المكان ولامتمكن وامالايات الدالة على كونه تعالى في السماء

فليس المراد منها تعين وجوده فيه لانه ليس بمتمكن ولامتحيز بل المقصود عظمته فا لنفي صحيح والا لزم كون الواجب ممكنا لكن التالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان المتمكن يحتاج الى المكان والاحتياج خاصة الممكن والواجب ليس بمكان لان في المكان ثلاثة مذاهب الاول مذهب الحكماء وهم يقولون ان المكان عبارة عن السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس الى السطح الظاهرمن الجسم المحوي والثاني مذهب المتكلمين وهم يقولون المكان عبارة عن البعد المجرد الموهوم والثالث مدهب الافلاطون وهو يقول ان المكان عبارة عن البعد المجرد الموجود فعلى مذهب الاول ان كان الواجب عبارة عن السطح والسطح قابل الانقسام وكل قابل الانقسام فهو قابل الانفعال وكل قابل الانفعال فهو قابل الانعدام فكان الواجب قابل الانعدام والله تعالى منزه عن الانعدام والبناء علي المدهبين الاخرين يكون للواجب تعالى بعدا ولايخفي بطلانه في الجهات الستة (صدري صفحه 155) وان كان المراد بالجهات الستة المنتهي بالاشارة الحسية فكان المعني حال كونه تعالى عاليا عن جهات اي عن الاشارة الحسية فالنفي صحيح لان الاشارة يكون الي المحسوس والواجب ليس بمحسوس فثبت ان الله تعالى منزه عن الامتدادات الثلاثة والجهات الستة وهي كلها من خواص الاجسام وهوتعالى برئ عن الجسمية اللتي

تقبل الانفعال والانعدام يرد عليه اي على قول المصنف تعالى عن الجنس والجهات وهو ان نفي الجنس قد علم من نفي الحد فيكون ذكره اي ذكر الجنس ثانيا مستدركا اجيب بان هذاالاعتراض انما يرد اداكان المراد بالجنس المعني الصطلاحي لكن المراد ههنا المعني اللغوي اي المجانسة فيكون المعني انه تعالى عالي عن المشارك في الماهية

جعل الكليات والجزئيات

وفي ترك العطف علي ماسبق اشارة الى انه جملة حالية اواستنافية كان السائل يسئل ان الواجب تعالى اذاكان عاليا عن الجنس والجهات والشريك في الجنس والشريك في النوع فلم يكن للواجب مع الممكن علاقة فأجاب المصنف جعل الكليات والجزئيات وهذااداكان الاستناف من الواجب تعالى شانه واماااذاكان الاستناف من لايتغير فهو ايضا بهذاالطريق كان السائل يسئل اذالم يكن الواجب متغيرافلم يكن جاعل الكليات والجزئيات لانه تعالى ان كان جاعلا فيلزم التغيرفي الواجب او قدم العالم لكن التالي باطل باعتباركلاالشقين فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان الجعل تكوين والتكوين اماحديث على مذهب الاشاعرة اوازلي على مذهب الماتريدية فعلي الاول يلزم التغيرفي

الواجب تعالى وعلى الثاني يلزم قدم الممكنات فأجاب المصنف-
ب- جعل الكليات والجزئيات ولايلزم قدم العالم على مذهب
الماتريدية وان كان الجعل قديما لكن التعلق حادث اوالتعلق
ايضاقديم لكن بشرط الوجود في زمان المتأخر لان وجوده ايضا
في زمان المتأخروايضا لايلزم التغير على مذهب الاشاعرة لان
هذاالتغير في الصفات الاضافية والتغير في الصفات الاضافية
لايستلزم التغير في الواجب جل شانه فهداالجملة المستأنفة
اماكونها اي الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فيكون
عطفها اي الثانية عليها اي على الاولى موهوما لعطفها علي غيرها
ماليس بمقصود ويسمي هذاالفصل قطعا مثاله

شعر

وتظن سلمي انني ابغي بها

بدراراها في الضلال تهيم

ويحتمل الاستناف كانه قيل كيف تراها في هذاالظن فقال اراها
تتحير في اودية الضلال واماكونها اي الثاينة كالمتصلة بها اي
بالاولى فلكونهااي الثانية جواباللسوأل اقتضته الاولى فتنزل الاولى
منزلته اي السوأل لكونها مشتملة عليه ومقضية له فتفصل
الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجوا ب عن السوأل

لمابينهما من الاتصال قال السكاكي فتنزل منزلة الواقع ويطلب اغناء السامع عن ان يسئل او ان لايسمع منه اي من السامع شيئ تحقيرا له اوكراهة لكلامه ويسمي الفصل لذالك اي لكونه جواباللسوأل اقتضته الاولى استنافا وكداالجملة الثانية نفسها تسمي استنافاومستأنفة وهو اي الاستنأف على ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اماعن سبب الحكم مطلقا نحو

شعر

قال لي كيف انت قلت عليل

سهر دائم وحزن طويل

اي مابالك عليلا اوماسبب علتك بقرينة العرف والعادة لانه اداقيل فلان مريض فانما يسئل عن مرضه وسببه لاان يقال هل سبب علتك كدالاسيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الحاص لهدالحكم نحوقوله تعالى

{وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء}

كانه قيل هل نفس امارة بالسوء بقرينة التاكيدوهذاالضرب تاكيد الحكم كما مرفي احوال الاسناد من ان المخاطب اداكان طالبامترددا حسن تقوية الحكم بمؤكد ومنه اي من الاستناف ما يأتي بأعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستناف واصل

الكلام استونف عنه اللازم نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان زمنه يبتني على صفة اي صفة ما استونف عنه دون اسمه والمراد صفة تصلح لترتب الحديث نحو احسنت الي زيد صديقك القديم اهل لذالك وان كانت جعل الكليات جملة حالية فيكون حالامن ضميره تعالى فان قيل ان الحالية من الضمير لايصح لان بين الحال وعامل دي الحال شرط الاتحاد بحسب الزمان وليس ههنا الاتحاد لان زمانه تعالى قديم وزمان الجعل حادث قلنا ان الاتحاد عام سواء كان في كل الازمنة اوفي جزء الزمان وههنا الاتحاد موجود في جزء الزمان وهوانه تعالى وان كان قديما لكنه موجودفي زمان الحدوث ايضاكماكان موجودافي القديم وهوالاتحاد في جزء الزمان اونقول ان زمانة الجعل قديمة عند الماتريدية فان قيل يلزم علي هذا قدم العالم قلنا ان زمانة الجعل قديمة لكن زمانة التعلق حادث اونقول ان زمانة التعلق ايضا قديمة لكن بشرط الوجود في زمانة المتأخركمامراوحال من ضميرلايتغيروايضاالادفع وهم الواهم وهوانه اذاكان الواجب غيرمتغيرفلم يكن جاعلا والالزم قدم العالم اوالتغيرفي الواجب لكن التالي باطل بكلاالشقين فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان الجعل تكوين والتكوين امازلي على مذهب الماتريدية اوحادث علي مذهب الاشاعرة وفي عبارة الماتن اشارة الي

مدعي المعدودة فيه اشارة الى الى جاعلية الواجب تعالى ومجعولية الممكن وانحصارالجاعلية في الواجب تعالى وانحصار مجعولية الممكن في الواجب تعالى وايضا فيه اشارة الى تقديم جعل الكليات على جعل الجزئيات لانهامستفادة بتقديم جعل الكليات على الجزئيات وايضا فيه اشارة الى ان الحق عند المصنف جعل البسيط لاالمؤلف لانه ترك المفعول الثاني فعلى المذهب الاول لزم قدم العالم وعلى الثاني لزم التغيرمن تكوين الى تكوين التكوين صفة فالتغيرفي الصفة توجب التغيرفي الموصوف فلزم التغيرفي الواجب تعالى فاجاب المصنف بقوله جعل الكليات والجزئيات يعني ان الواجب تعالى ليس بمتغيرفي حال وهوجاعل الكليات والجزئيات ولايلزم قدم العالم على مدهب الماتريدية لان الجعل قديم والتعلق به حادث وايضالايلزم التغيرفي الصفة لان هذالتغيرفي الصفات الاضافية والتغيرفي الصفات الاضافية راجع الي الممكن وفي جعل الكليات والجزئيات خمسةمداهب الاول مذهب البخت والاتفاق الثاني مذهب المعتزلة الثالث مذهب المجوس الرابع مذهب المشائين الخامس مذهب الشيعة ومذهب البخت والاتفاق وهم يقولون ان العالم موجود بختا واتفاقا وليس مجعولابجعل الجاعل فرد المصنف على هذاالمذهب بقوله جعل الكليات والجزئيات ومذهب المعتزلة وهو ان خالق افعال

الاختيارية للعباد هوالعبد والخالق لسائر الاشياء هوالله تعالى
يعني اي فعل حسن كان او سيئ فرد المصنف على هداالمدهب ب
قوله جعل الكليا ت والجزئيات يعني ان خالق كل شيئ هو الله
تعالى ومذهب الشيعة وهم يقولون ان خالق افعال الحسنة
هو الله تعالى وخالق افعال السيئة هو العبادفرد المصنف على
هداالمذهب بقوله جعل الكليات والجزئيات يعني انه تعالى خالق
لافعال العباد كلها كليا كان اوجزئيا خيراكان اوشرا مذهب
المشائين هو ان الحق هوجعل المؤلف فاجاب المصنف ب قوله
جعل الكليات والجزئيات يعني ان الحق هوجعل البسيط
لاالمؤلف وشارالى ذالك بترك مفعول الثاني ومذهب المجوس وهم
يقولون ان الخالق للشر الشيطان ويسمونه اهرمن والخالق
للخيرهوالله تعالى فرد المصنف على هذاالمذهب ب قوله جعل
الكليات والجزئيات واهل البخت والاتفاق يقولون ان العالم ليس
مجعول بالجعل لانه لوكان مجعولا بالجعل لثبت له الجاعل
والجاعل مؤثرلابدله من التاثيروالتاثيرلايخلواما موجود
بوجودذهني اوخارجي لكن التالي باعتبار كلا الشقين باطل فالمقدم
مثله امابطلان التالي باعتبار شق الاول فلان التاثيرلوكان موجودا
ذهنيا فالحكم بالعالم بالمجعولية العالم في الخارج جهل
وامابطلان التالي باعتبارالشق الثاني لان الموجود الخارجي على

قسمين الاول الواجب تعالى الثاني ممكن فهذاالتاثيرلايكون واجبا لانه لوكان واجبا يلزم تعددالوجباء لان التاثيرات كثيرة وايضا يلزم اجتماع النقيضين لان التاثيرصفة والصفة لابد له من الموصوف والاحتياج خاصة الممكن وان كان الواجب ممكنا لزم التسلسل لان كل ممكن مجعول بالجعل وللمجعول لابد من الجاعل والجاعل مؤثروثانيا قول اهل البخث وهم يقولون ان العالم لوكان مجعولا بالجعل لثبت له الجاعل والجاعل مؤثرفي المجعول فالعالم في حين التاثيراماموجود اومعدوم فعلى الاول يلزم تحصيل الحاصل، اويلزم موجودية الشيئ بالوجودين واماعلى الثاني يلزم اجتماع النقيضين لان العالم في حين التاثيرموجودمعلوم لان زمان العلة والمعلول واحدفموجودية العلة بعينه موجودية المعلول والسؤال والجواب مدكوران في (القاضي صفحة 32) فالجواب عن الدليل الاول ان التاثيرموجودفي الدهن بالدات وفي الخارج. موجودباعتبار المنشأ والجواب عن الدليل الثاني وهو ان العالم في حين التأثير موجود ولايلزم تحصيل الحاصل لان تحصيل الحاصل انمايلزم اذاكان العالم موجوداقبل التاثيروليس كذالك فالعالم مجعول بالجعل والمذهب الاخروهوان خالق الشرالشيطان كماهومذهب المجوس لانه لوكان الله تعالى خالق للشريلزم كون الواجب غيرمستجمع

لصفات الكمال لكن التالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة ان خلق القبيح قبيح ولزم نسبة القبيح اليه تعالى وهوباطل فالجواب عنه ان كسب الشرقبيح والخلق ليس بقبيح اونقول ان ان خلق شرالواجب للخيرالكثيروالشرالقليل ليس بقبيح واما علي تقديرخلق الشرالشيطان والجاعل ليس الا واجبافلزم التعددفي الوجباءومذهب المعتزلة وهم يقولون ان خالق افعال العباد عباد والخالق للباقي من الاشياء هو الواجب تعالى والااي وانكان خالق افعال العبادهوالله تعالى فاالعذاب للعبد بفعل السيئ تكليف بمالايطاق لان الفعل ليس في طاقته والجواب عنه ان اعطاء العذاب والثواب للعبد بسبب الكسب والكسب للعبد لان الكسب عبارة عن تعلق الارادة وتعلق الارادة للعبد وفي تقديم الكليات على الجزئيات اشارة الى تقديم جعل الكليات على الجزئيات لان جعل الكليات موقوف على الامكان الذاتي وجعل الجزئيات موقوف على الامكان الذاتي الاستعدادي وكل شيئ موقوف على الامكان الذاتي فهومقدم على الامكان الذاتي الاستعدادي فان قيل لانسلم ان جعل الكليات مقدم على جعل الجزئيات بل الامربالعكس لان الكليات يوجدفي ضمن الجزئيات اذاوجد الجزئيات قلنا ان المرد بالتقديم انتساب الجعل يعني انتساب الجعل اولابالطريق المذكوروفي ترك المفعول الثاني اشارة

الى رد مدهب المشائين وحقية مدهب الاشراقين بان الحق عند المشائين جعل المؤلف والحق عند الاشراقين جعل البسيط وتحريرالنزاع هو ان اثر الجعل بالذات عند الاشراقين نفس الماهية المتقررة واتصاف الماهية بالوجودهواثر الجعل بالعرض واذا كان الماهية امرا بسيطاواحداكان الجعل عندهم ايضا بسيطا وعند المشائين هو ان اثر الجعل بالذات اتصاف الماهية بالوجود ونفس الماهية المنقروة اثر الجعل بالعرض واذاكان الانتساب والمنتسب مقتضيين للاثنينية فكان الحق عندهم الجعل المؤلف فقدعلم من هذ ين التفريقين ان اثر الجعل بالذات هو الجعل المؤلف وعند الاشراقين هوالجعل البسيط ولايعلم منه ان احدهما حقيقة والاخرمجاز والحق عند الاشراقين الجعل البسيط واستدلوا على مذهبهم بقوله تعالى **جعل الظلمات والنور**

ان كان الجعل المؤلف حقا كان المفعول الثاني مذكورا فثبت ان الحقية في الجعل البسيط فان قيل يجوزان يكون المفعول الثاني محذوفا قلنا حدف المفعول لايجوزلان الفرق بين الجعل البسيط والمؤلف هوبذكر المفعول الثاني في المؤلف والافيلزم الالتباس بين

الجعلين وعند المشائين الجعل المؤلف حق واستدلواعلى مدهبهم بقوله تعالى

وجعل الشمس ضياء والقمرنورا

وقددكر المفعول الثاني وهودليل حقية جعل المؤلف والجواب من الاشراقيين بنصب ضياء ونورابناء على الحالية ليس بمعني المفعولية والافيلزم منه المحال وهوعدم التمايزبين الجعلين والنزاع بينهم وهو ان الوجود الحقيقي المعبربه عمابه الموجودية عند الاشراقيين عين الماهية .واذاكان عينا فحق حقية الجعل البسيط وعند المشائين منضم مع الماهية وليس عينا فكان اثر الجعل شيئين الوجود والماهية فكان الجعل الحق هو المؤلف واماالوجودفي الواجب تعالى عين ذاته اذهوبذاته مبداء لانتزاعه ومصداق لحمله من غيراعتبارامرالاخربخلاف الممكن لكونه موجودلغيره واداكان بذاته مصداق حمل الموجودعليه لابالاضافة الى شئ ماغيرداته ولاباقتضاء من ذاته لذالك لابد ان يكون ماهية هي انية ولاماهية له وراء انية واماعدم استناده واضافته الى شيء ما غيرذاته لاستحالة تعلقه بعلة لان التعلق بالعلة مقتضي الافتقارالموجب للامكان واما عدم الاقتضاء من ذاته تعالى كما ان لوازم الماهية انماهي باقتضاء الماهية لان ذات

الواجب تعالى لوكانت علة لوجوده يصح ترتب الوجودعلى داته بالفاء بان يقال وجد الواجب فوجد الوجود كماهومطرد في العال والمعلول واماحقية الجعل البسيط باعتبار حقية الوجود الحقيقي مع الماهية والجعل المؤلف باطل باعتبار انضمام الوجود الحقيقي وانضمام الوجود الحقيقي باطل لانه لوكان منضما مع الماهية فلزم الدور اوالتسلسل لكن التالي باطل فالمقدم مثله ووجه الملازمة لان انضمام الشيئ للشئ فرع المنضم اليه وان كان الوجود منضما الي الماهية فكان الماهية موجودة قبله بوجود اخر وهداالوجود اماعين مع الوجود المنضم فلزم توقف الشيئ على نفسه على ان الوجود المنضم موقوف على وجود المنضم اليه وكان الوجودين عينا احدهمامع الاخر فيلزم موقوفية وجودالمنضم على نفسه وهذاهو الدور وان كان غيرايلزم كون وجودية الشيئ بالوجودين بل باالوجودات الغير المتناهية ان كان غيرافثبت ان انضمام الوجود باطل وهذادليل اجمالي على حقية العينية للوجود الحقيقي مع الماهية لان في الوجود احتمالات عقلية خمسةوهو ان الوجود 1اماجزء الماهية2اومنضم 3اومنتزع 4اومنفصل5اوعين لكن الاحتمالات الاربعة باطل فثبت العينية وبطلان الاحتمال الاول لانه يلزم على تقدير ه انعدام الماهية لان وجودالجزء الاخرلايخلو امامعدوم فيلزم انعدام الماهية الكلية

لان انعدام الجزءمستلزم لانعدام الكل اوجزأموجودا وهذاالوجوداماعين مع الماهية اومنضم اومنتزع اومنفصل اوجزء ولايكون منضما من وجه المذكور ولايكون منتزعا ومنفصلا لان الوجودان كان منتزعا فيلزم كون الامرالانتزاعي منشاء وهوباطل لان منشاء الوجودالمصدري لايكون الاالوجودالحقيقي وان كان الوجودالحقيقي منتزعا فكان منشاء الوجودالمصدري وهوباطل لان المنشاء مايكون له الوجودفي نفسه والمنتزع ليس له الوجودلانه باعتبار المنشاءموجودوبطلان الرابع هوانه لوكان الوجودمنفصلا فيلزم كون الماهية معدوما باعتبار سنخ الذات لان المنفصل في درجة سنخ الذات المنفصل الاخر وانكان الوجودمنفصلا فكان في درجة سنخ ذات الماهية بل في سنخ الذات وفي درجة السنخ لايكون الاعدما فلزم كون الماهية معدوما وادابطل الاحتمالات الاربعة فثبت عينية الوجودمع الماهية فحق حقية الجعل البسيط والدليل الثاني على حقية الجعل البسيط هو ان اثر الجعل باالذات نفس الماهية المتقررة لانه لوكان اثرالجعل بالذات الماهية باالوجودفنفس الماهية لايخلو امان تكون اثر الجعل بالطبع اولايكون وان لم يكن فيلزم وجودالماهية وان كان فاثر الجعل بالذات نفس الماهية المتقررة فلزم القول بالجعل البسيط

اعلم ان الجعل في عرفهم

اي في عرف المنطقين

يطلق علي معنيين بمعني التصير

وهوصيروة الشيئ شيأ

ويسمى بالجعل المؤلف

اي المركب لانه يستدعي الشيئين فحينئذيتعدي الى المفعولين

الماهية والوجود

وبمعني الخلق

وهوعبارة عن خلق الشيء وابداعه

ويسمي باالجعل البسيط

والمشائي من مشي على اقدام افلاطون فالذين يقولون بالجعل المؤلف يقولون ان الوجود الحقيقي امرمنضم مع الماهية لاعينا واثر الجعل هواتصاف الماهية باالوجودوالذ ين يقولون باالجعل البسيط وهم الاشراقيون يقولون بكون الوجودالحقيقي نفس الماهية اي عين الماهية ولما كان مختار المصنف مذهب الاشراقين اقتصر على مفعول واحد

الايمان به نعم التصديق

الايمان صيغة المصدر مجرده يجيئ امن ففي كل مزيد زيادة على

الاصل اي على معني الاصل فمعناه بالفارسية امن دادن وامن شدن والايمان قديتعدي بواسطة حرف الجر وقديتعدي بغيرالواسطة الثاني امامتعدي الى المفعول الواحدمثل امنته وامامتعدي الى المفعولين مثل امنته غيري وقديكون مفعول الثاني بواسطة حرف الجرمثل امنتهم من الخوف والاول وهومايتعدي بواسطة حرف الجر علي ثلاثة اقسام قديكون متعديا ب-اللام وقديكون ب-على وقديكون ب -الباء امامايكون ب-باالباء مثل قوله تعالى امن الرسول بماانزل الاية ومثل قوله تعالى كل من امن بالله الاية وامامايكون بواسطة اللام فهو متضمن لمعني الانقياد مثل قوله تعالى فامن له لوط الاية ومثل قوله تعالى ومالنت بمؤمن لنا الاية وامامايكون بواسطة على فهومتضمن لمعني الاعتماد مثل قوله عليه السلام ما من نبي الاوقداعطي ما امن عليه البشر ثم الايمان هو التصديق للمخبرفيما غاب عن الحس مع الموالات ففي عشرة مذاهب 1مذهب المحدثين وهم يقولون ان الايمان اقراربااللسان وعمل بالاركان وتصديق باالجنان يعني الايمان مركب يزيدباالطاعة وينقص باالمعصية 2مذهب الخوارج 3مذهب المعتزلة وهماكدالك الاان المحدثين يقولون ان الاعمال اجزاء عرفية للايمان والمعتزلة والخوارج يقولون ان الاعمال اجزاء حقيقة للايمان 4مذهب الفقهاء وهم

يقولون ان الايمان مركب من الشيئين التصديق بالجنان والاقرار باللسان وهذاالمذهب منسوب الى امامنا الاعظم ابوحنيفة رح 5مذهب المتكلمين وهم يقولون الايمان تصديق باالجنان فقط والاقرارشرط الاجراء احكام الشرعية 6مذهب المرجئة وهم يقولون الايمان اسم للتصديق القلبي والاعمال ليست باجزاء له 7مذهب الكرامية وهم يقولون ان الايمان اسم للاقرارباللسان فقط 8مذهب الجهمية وهم يقولون الايمان اسم لمعرفة القلبية وهذامذهب الشيعة ايضا 9 مذهب عبدالجبارالمعتزلي وهويقول ان الايمان اسم للطاعات الفرضية فقط 10مذهب الجبائي وهويقول ان الايمان اسم للطاعات مطلقا فصار المذاهب في الايمان عشرة ومن شاء التفصيل فليرجع الى تقرير البخاري المسمي ب عبدالباري للشيخ الحديث والتفسير الحاج علامه مفتي عبد الرازق الكدنوي صاحب اطال الله حياته وادام الله فيوضاته

الايمان به

اي باالله سبحانه اوباوصافه المذكورة اوبالجعل البسيط ويحتمل ان يرجع الضمير الى الجعل المطلق ففيه رد على قول اهل البخت والاتفاق فان فئة قليلة قدزعموا ان وجودالعالم من غيرسبب موجدوغاية مقصودة وهم قدخالفواالبداهة في تجويزالترجيح

بلامرجح وتحقق مابالعرض بدون ما بالذات واثبت اهل الحق ان كل ممكن موجودبسبب موجد والافيلزم الترجيح بلامرجح لان الممكن متساوي الطرفين اي العدم والوجوداي طرفاه مساوي من العدم والوجودفالحكم بالوجودمن غيرموجدترجيح بلامرجح ويردعليه

اي على اهل الحق

انه للمخالف

اي لاهل البخت والاتفاق

ان يقولون ان الترجيح بلامرجح غيرلازم لان كل جزء سابق من سلسلة الممكنات مرجح للجزء اللاحق منها

اي من الممكنات يعني اذاوجدالسابق فهومرجح لوجوداللاحق فكيف ملازمة الترجيح بلامرجح

واجيب بانه يثبت الملازمة بالنظرالي الابتداء في جانب الماضي يردعليه

اي على اهل الحق

بان له

اي لاهل البخت والاتفاق ان يقول بعدم التناهي في جانب الماضي فكيف اي اذاثبت في جانب الماضي عدم التناهي فلايثبت

الانتهاء الى الممكن الموجودمن غيرموجدحتي يلزم الترجيح بلامرجح اجيب بانه يثبت الملازمة بالنظر الى جملة السلسلة وان لم يثبت بالنظر الى كل واحد من اجزائها يعني كل السلسلة متناهي وان لم يكن كل جزء من السلسلة متناهيا

والاعتصام

اي التوكل والتشبث

به

اي بوجودالواجب اوبصفاته تعالى اوبثبوت الصفات اوبالجعل البسيط اوبالجعل المطلق اوبجعل الكليات والجزئيات

حبذاالتوفيق

حبذابمعني نعم هما من افعال المدح والتوفيق في اللغة جعل الاسباب موافقاللمطلوب ثم خص في الشرع والعرف بالخيراي جعل اسباب العبد باسرها نحوالمسببات اي اداكان للشئ اسبابا فوجدان احدها لايسمي توفيقا واما المعني العرفي فعند المتكلمين الدعوة الي الطاعة وعندبعضهم حلق القدرة علي الطاعة وعندالبعض خلق الطاعة ثم التوفيق بمعني الاستطاعة والاستطاعة والطاقة والقوة والوسع والقدرة والتوفيق

اسماءمتقاربة عنداهل اللغة مترادفة عندالمتكلمين ثم له معنيان كمافي قوله تعالى

{ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا}

وقدبينت الدلائل في خلق الطاعات وتكليف العبدبين الماتريدية والجبرية فاطلب هناك

والصلوة والسلام

ايرادالصلوة والسلام بعد التحميد للامتثال بقوله تعالى

{ان الله وملئكته يصلون على النبي ياأيهاالدين امنواصلوا عليه وسلمواتسليما}

اوايراد الصلوة والسلام لاجل ان الافادة والاستفادة مبني بين الواجب والممكن وليس بين الواجب والممكن مناسبة لان الواجب تعالى مقدس بغاية التقدس والممكن متدنس بغاية التدنس ولابدمن الواسطةوالوسيلة وليس الوسيلة الامحمدرسول الله صلي الله عليه وسلم والصلوة فيه مذهبين. مذهب المشهورين ومذهب الكشاف فمذهب المشهورين ان الصلوة حقيقة لغوية في الدعاء ومنقول شرعي في الاركان المخصوصة بعلاقة الخشوع فالصلوة. مستنداالي العبدحقيقة ومستنداالي الله مجازاومذهب

الكشاف ان الصلوة حقيقة في تحريك الصلوين ومنقول في الاركان المخصوصة بعلاقة تحريك الصلوين

على من بعث بالدليل الدي فيه شفاء لكل عليل

وعدم التصريح باسم النبي صلي الله عليه وسلم للتعظيم والمراد من الدليل القران الكريم لان القران شفاء للامراض الظاهرة والباطنة مثل الفاتحة المنفوضة على الماء شفاء للامراض كثيرة مثل الحمي كماقال الله تعالى

{وننزل من القران ماهوشفاء ورحمة للعلمين}

وقال النبي صلي الله عليه وسلم الفاتحة دواء لكل داء (الحديث) وايضاهي دواء للامراض الباطنيةمثل الفكر الصحيح في نظم الايات والمعاني مزيلة للحسدوالبخل والكفر كماقال الله تعالى {القدجاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لمافي الصدور} والدليل في اللغة يقال لدلالة كننده وفي الاصطلاح يجيئ على معنيين المعني الاول مايمكن التوصيل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبري كاالعالم وقديخص بالقطعي فيقال ان الدليل مايمكن التوصل الى مطلوب بالقطع ويسمى الظني امارة (مسلم الثبوت صفحه

قوله وعلى اله

الال اصله اهل بدليل اهيل لان التصغير يردالاشياء الى اصولها ابدلت الهاء همزة لقرب المخرج ثم اجتمعت همزتان فابدلت الثانية الفا فجاء فيه تغيرين فاجبراحدهما بالاستعمال بالاشراف واجبر الاخر بالاضافة الى ذوي العقول فلايقال ال الحجام وال القرية كمايقال اهل الحجام واهل القرية واماالدليل على ان مصغره اهيل فماقال الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل كمافي المطول

قوله

واصحابه

اصحاب جمع صاحب اوصحب والصاحب من رأى نبي صلى الله عليه وسلم وامن به ومات علي دالك الايمان فاذاعلمت ذالك فالمراد من الال اما كل تقي ونقي فذ كر الاصحاب بعده تخصيص بعدالتعميم لان الاصحاب خاص بمن رأى نبي صلى الله عليه وسلم كما ذ كرناوالال عام لكل تقي ونقي واماأهل البيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الاصحاب بعده تعميم بعدالتخصيص لان الال خاص باهل بيته والاصحاب عام

قوله

الذين هم مقدمات الدين

المقدمة امابالمعني اللغوي اي <اي پيش كننده>فمعناه ان الال والاصحاب مقتدون للامة في الدين فعلينا ان نسلك طريقهم اوبالمعني الاصطلاحي اي المحتاج اليه فمعناه انهم يحتاج اليهم للدين قوله

الحجج اه

جمع حجة في اللغة الغلبة وفي الاصطلاح موصل التصديق والمرادههناالمعني اللغوي يعني انهم يغلبون الهداية واليقين على الضلالة والشك ثم الهداية يستعمل على معنيين الاول بمعني الهداية الموصلة الى المطلوب الثاني بمعني الدلالة على مايوصل به الى المطلوب دهب الى الاول المعتزلة والى الثاني اهل السنة والجماعة لانهم يستدلون بهده الاية

{اماثمودفهديناهم فاستحبواالعمي على الهدي}

واما المعتزلة يستدلون بقوله تعالى

{انك لاتهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء}

والجواب من اهل السنة والجماعة بان الهداية حقيقة دلالة على مايوصل به الى المطلوب ولكن في الاية مجاز في الموصلة الى

المطلوب لكن قال بعض المشايخ بالمحكمة بينهما اولا فبان الهداية ان كان متعديا الى المفعول الثاني بنفسه نحوقوله تعالى

{اهدنا الصراط المستقيم}

فهودلالة موصلة وانكان متعديا بواسطة حرف الجر فهو الدلالة على مايوضل به نحو قوله تعالى

{ان هذاالقران يهدي للتي هي اقوم}

وثانيا فبان فاعله انكان هوالله تعالى فهي موصلة وان كان غيره كالقران والرسول فهي على مايوصل والمحكمتان منقوضان بقوله تعالى {انا هديناه السبيل اماشاكرا واما كفورا}

ففاعل الهداية هوالله تعالى ومتعدبغيرحرف الجروفي الشاكر الموصلة وفي الكفورعلى مايوصل

قوله امابعد

اعلم انه قيل اول من قال امابعد داؤدعليه السلام وفسر قائلي هذاالقول قول الله تعالى

{وشددناه ملكه واتيناه الحكمة وفصل الخطاب}

اي لفظ امابعد وروي عن الشعبي ان فصل الخطاب هو قول الانسان بعد الحمد والصلوة امابعد اذااراد الشروع في الكلام وقيل اول من قاله يعقوب عليه السلام لحديث لماجاءه ملك

الموت قال يعقوب في جملة كلامه امابعدفانا اهل بيت مؤكل بناالبلاء وقيل اول من قاله يعرب ابن قحطان وهوايضا اول من تكلم بالعربية وقيل سحبان ابن وائل وهوشخص فصيح من العرب وقيل كعب ابن لوئي احداجدادالنبي صلى الله عليه وسلم واقرب الاقوال هوالاول والغرض من ايرادها فصل الخطاب لان المصنف رحمه الله لماافتتح كلامه بحمدالله تعالى والصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم

فاذااراد ان يخرج من التحميد والتصلية الى مقصود الكتاب فصل بينهما وبين المقصودبلفظ امابعد اهتمامابشان الحمد والصلوة بان يصانا من التخالط بغيرهما

مقدمة

اعلم ان الابحاث المتعلقة بالمقدمة باعتبار اللفظ والمعني خمسة الاول باعتبار الصيغة والثاني باعتبار الاعراب والثالث باعتبار المأخذوالرابع باعتبار التاء والخامس باعتبار المعني فالاربعة الاول راجعة الي اللفظ والخامس راجع الى المعني البحث الاول وهوبحث الصيغة ففيه اختلاف فذهب بعض العلما ء الى انها صيغة اسم فاعل من باب التفعيل معناها <مقدم كننده>وذهب البعض الى انها صيغة اسم المفعول من باب التفعيل معناها <مقدم كرده

شده >لكن يرد على المذهبين اما على المذهب الاول فلانها اذاكانت على صيغة اسم الفاعل فيكون المعني انها مقدمة للغير وهذاالمعني باطل لانها ليست مقدمة للغير بل هي مقدمة على المقصودوالجواب عنه انها على صيغة اسم الفاعل انها مقدمة للعالم بها على الجاهل بها في البصيرة في المقاصد ولاشك ان الامر في الواقع كذالك واما على الثاني فلانها اذاكانت على صيغة المفعول فيكون المعني انها مقدمة باالغير اي بجعل الجاعل وهذاباطل لان تقدمها على المقصودبذاتها لابجعل الجاعل لان تقدمها من صفاتها الذاتية فذاتها تقتضي تقدمها على المقصودلابجعل الجاعل والجواب عنه ان للمقدمة تقدمين تقدم ذاتي ونفس الامري وتقدم وضعي وذكري فالتقدم الذاتي ثابت لها في نفس الامر من غيرجعل الجاعل واماالتقدم الذكري فهوثابت لها بجعل الجاعل لان الجاعل لوذكرها مقدمة على المقصودفهي مقدمة في الذكر ولوذكرها بعد المقصودفهي متأخرة في الذكروالحاصل انها في الذكرتابعة للجاعل ولكن الاولى ماذكره العلامة الزمخشري والعلامة السكاكي والفائق من اللغة ان مقدمة على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل بمعني التفعل فالمقدمة بمعني المتقدمة والمتقدمة صيغة اسم الفاعل لكنهالازمة

البحث الثاني باعتبارالاعراب

فنقول انها امامرفوعة على انها خبر لمبتداء محذوف والتقدير هكذا هذه مقدمة اومرفوعة على انها مبتداء وخبرهامحذوف والتقدير هكذا مقدمة نذكرها فان قيل على هذا التقدير يكون المبتداء نكرة والمبتداء لابدان يكون معرفة اومخصصة ومهنا ليس بمخصصة قلنا لانسلم مدار صحة الابتداء على التعريف والتخصيص بل على الافادة والافادة موجودة لان المقدمة معلومة بين العالم والمتعلم لان العالم والمتعلم كلاهما عالمان بعادة المصنفين انهم يذكرون في اوائل الكتب مقدمة في تعريف العلم وموضوعه وغرضه وايضانقول ان مدار صحت الابتدائية على الافادة دون التعريف لان العرب يقولون كوكب انقض الساعة وبقرة كلمت مع ان المبتداء في هذ ين التركيبين ليست نكرة مخصصة ولامعرفة اونقول ان المقدمة ليست نكرة محضة بان التنوين فيها للتعظيم كما في اهر شر داناب فيكون التقدير هكذا مقدمة عظيمة فان قيل ان العظمة مستفادة من اهر ذاناب وههنا ليس استفادة التعظيم قلنا الاستفادة ههنا موجودة من كونها الفاظ قليلة مفيدة للبصيرة الكاملة في المقاصد اونقول انها منصوبة بفعل مقدر والتقدير هكذا نذكرلك المقدمة ثم قدر الفعل وبقيت المبتداء على نصبها اونقول انها مجرورة والمبتداء مع المضاف الى المقدمة مقدورة والتقدير هكذا هذاالبحث مقدمة

والبحث الثالث باعتبار المأخذ فنقول ان المقدمة ماخوذ من مقدمة الجيش التي هي عبارة عن طائفة من الجيش قدمت امام الجيش ثم نقل من مقدمة الجيش الى مقدمة الكتاب والعلم لمناسبة بينهما بحيث ان مقدمة الجيش تهيألضروريات الجيش كذالك هذه المقدمة تهيأللبصيرة الكاملة للمتعلم في المقاصد

والبحث الرابع باعتبار تاء المقدمة فنقول ان التاء في المقدمة امالعين التانيث اذاقدر الموصوف مؤنثا فيكون تقدير العبارة هكذا الفاظ مقدمة او معاني مقدمة فالكل من الفاظ والمعاني جمع الجمع بتاويل الجماعة اوالتاء في المقدمة لشبه التانيث اي للنقل من الوصفية الى الاسمية لان المقدمة في الاصل موضوعة لمعني الوصفي لانها اماصيغة اسم الفاعل اواسم المفعول وكلاهما موضوعان للمعني الوصفي ثم نقلت من المعني الوصفي فصار علما لمقدمة الكتاب والعلم فالتاء للنقل اونقول ان مقدمة الكتا ب هي معاني ومقدمة العلم هي التصور الواحد اومقدمة الكتاب هي الالفاظ ومقدمة العلم هي المعاني والبحث فيها كثير لايسعها هذه الرسالة الصغيرة

اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وصل على من اوجدت الكائنات بعزته امين ثم امين

العلم التصور

اعلم ان فى ذكر التصور بعد العلم عدة تنبيهات الاولى على الترادف بين مطلق العلم ومطلق التصوربناء على ان يكون الالف ولام فى العلم للجنس وفائدة هذالترادف دفع الاعتراض وهوانه لزم للشئ جنسان فى مرتبة واحدة لان العلم جنس قريب للتصور والتصديق والتصور المطلق ايضاجنس قريب للتصور والتصديق لان كلواحدمن العلم والتصورالمطلق منقسم الى التصور والتصديق ومنقسم الشئ لايكون الاجنسا قريبا له والجنسان لشئ واحد فى مرتبة واحد باطل كما قال المحب الله فيما سئياتى الجنسان لشئ واحد فى مرتبة واحد باطل فلما اتى المصنف بذكرالتصوربعدالعلم واشار الى الترادف بينهما بان العلم التصور مترادفان والمترادفان بمنزلة شئ واحد فلا يكون لشئ واحد جنسان وانماقلنا فى مرتبة واحدة لان الجنسان فى مرتبتين جائزبان يكون احدهماقريب والاخربعيد اودليل الترادف بين العلم والتصورالمطلق امران الاول ان التصور صفة كاشفة للعلم والصفة كاشفةلشئ تكون تعريف له والتصورمفردوالتعريف بالمفردتعريف بالمرادف والدليل الثانى على نمط القياس لانهما معرفان بتعريف واحدوكل ما هذاشانه فهومترادفان اما الصغرى

لان الضمير هوفى تعريف العلم راجع الى كلواحدمن العلم والتصورواما الكبراى لان معنى الترادف التكثيرفى اللفظ مع اتحاد المعنى وههنا ايضا تكثيرفى اللفظ وهوالعلم والتصورو اتحادفى المعنى وهوالحاضرعندالمدرك اوفى ذكر التصوربعدالعلم اشارة وتنبه على الترادف بين العلم الحصولى ومطلق لتصوراو ذكر التصوربعدالعلم جواب سوال وهوانه خالف لمصنف عن المشهور ولم يقيدبالساذج واجاب عنه المصنف بالتصوروحاصل الجواب ان المصنف عدل عن التقسيم المشهور لان التقسيم المشهورمستلزم لتقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لان التصورمرادف العلم فتقسيم العلم الى التصورتقسيم الشئ الى نفسه وتقسيم العلم الى التصديق تقسيم الشئ الى غيره فلهذاعدل المصنف عن التعريف المشهوراوفى ذكر التصوربعدالعلم تنبيه على ان المقسم الى التصور والتصديق هوالعلم الحصولى المطلق وفائدة هذالتنبيه ردعلى الجمهوروالمتكلمين لانهم قالوان المقسم الى التصور والتصديق هوالعلم الحصولى الحادث ودليلهم ان المقسم حصولى حادث على نمط القياس الاستثنائى الشرطى بان المقسم الى التصور والتصديق هوالعلم الحصولى الحادث والافلزم عدم انحصارالعلم فى اقسامه لكن التالى باطل فالمقدم مثله امابطلان

التالی فظاهرواماوجه الملازمة لانه لو لم یکن المقسم الحصولی الحادث فاماانیکون المقسم مطلق العلم فانکان المقسم مطلق العلم فبعض افراد مطلق العلم هوالعلم الحضوری و العلم الحضوری لایکون تصورا ولاتصدیقااماعدم کونه تصورالان التصور حصولی والحصولی ینافی الحضوری واماعدم کونه تصدیقالان التصدیق یستدعی التصورالذی هوکذا اماشرطااوشطراعلی اختلاف الرائین والتصورالحصول ینافی الحضورواما ان یکون المقسم العلم الحصولی المطلق فان کان المقسم العلم الحصولی المطلق فایضا یلزم عدم انحصار المقسم فی اقسامه لان البعض فی افراد العلم الحصولی المطلق القدیم کعلم العقول العالیة فالعلم الحصولی القدیم لیس بتصور وا لتصدیق لان کل واحد من التصور ولا تصدیق منقسم الی البدیهی والنظری وعلم العقول العالیة لا یکون بدیهیا ولا نظریا اما عدم کونه بدیهیا لان بین البدیهی والنظری تقابل تضاد ان فسر البدیهی بسهل الحصول والنظری بصعب الحصول والقانون فی تقابل التضاد امکان التوارد من الجانبین بان یکون محل کل واحد منهما صالحا لتحقق الآخر فلو کان علم العقول العالیة بدیهیا لامکن تحقق النظری ایضا فی علم العقول لکن التالی باطل فالمقدم مثله اما بطلان التالی فظاهر واما وجه

الملازمة لان التقابل بينهما تضاد فيمكن ان يتصف بالنظرى وقد مر او تقابل العدم والملكة ان فسر النظرى بما يتوقف على النظر و فسر البديهى بما لا يتوقف على النظر فالنظر ملكة اعنى وجود والبديهى عدم والقانون فى العدم والملكة ان تكون فى شان محل العدمى اتصاف بالوجودى والعدمى هنا بديهى فان كان علم العقول بديهيا لامكن اتصافه بالنظرى ايضا لكن التالى باطل فالمقدم مثله وجه الملازمة ان التقابل بينهما العدم والملكة والقانون فيه قد مر ثم نقول باعتبار مناسبة المقدم ان التقابل عبارة عن كون الامرين بحيث لا يجتمعان فى محل واحد من جهة واحدة فى آن واحد قاضى 68 وملا جلال 20 وقال المحققون ان المقسم الى التصور والتصديق هوالعلم الحصولى المطلق لانه لو لم يكن المقسم الحصولى المطلق بل كان المقسم الحصولى الحادث التخصيص مرتين لان العلم قد خص اولا بالحصولى ثم بالحادث والتخصيص تقييد المطلق وليس تقييد المطلق الا مجازا فلزم المجاز مرتين بلا ضرورة داعية وايضا لو كان المقسم الحصولى الحادث فيلزم تعميم القسم عن المقسم لان التصور والتصديق متحققان فى علم العقول العالية لان القضايا الصادقة بالنسبة اليها تصورات وتصديقات وشان الكواذب معها تصور بلا تصديق فلزم التصور والتصديق وعلم العقول

حصولی قدیم فلزم تحقق التصور والتصدیق القسمین للحادث فی القدیم ایضا فلزم تعمیم القسم من المقسم وهو باطل فیکون المقسم العلم الحصولی الحادث باطل فثبت ان المقسم هو العلم الحصولی المطلق الشامل الی الحادث والقدیم فانقیل لوکان المقسم المطلق العلم فیلزم عدم انحصار المقسم فی اقسامه لان بعض افرادمطلق العلم هوحصولی القدیم کعلم العقول العالیة وهولایکون هیاولانظریا قلت المقسم مطلق العلم فی مرتبة مطلق الشئ ثم نقول ان للاشیاء مرتبتین مرتبة مطلق الشئ ومرتبة الشئ المقسم مطلق العلم فی مرتبة مطلق الشئ فینحصرالمقسم فی اقسامه الاترى ان علم العقل الفعال الخ دلیل الی ان الحصولی القدیم ینمقسم الی التصور والتصدیق ولایجری فیه البدهی والنظری بماهوغیرذاته وصفاته لان العلم بالذات والصفات حضوری لاحصولی وعلم العقول علی الغیر حصولی لا حضوری لانتفاء علاقات الحضوری بینهما اعنی العینیة والنعتیة والمعلولیة وهذه العلائق للعلم الحضوری وهذه کلهامنتفیة فی العقول وغیرالعقول قدیم عندهم لماتقرران العقول مع صفاتهاقدیمة ویجری فیه التصوروالتصدیق الخ بناء علی انه الخ یعنی ان شان العقول مع القضایاالصادقة الحفظ والتصدیق وبالنسبة الی الکواذب التصوربدون التصدیق لان

العقول مبرئ من الكذب فلوكان المقسم هو الحصولی الحادث
یلزم عموم القسم من المقسم لان المقسم الی التصور والتصدیق
الحصولی الحادث ویجری الانقسام فی القدیم ایضابالنسبة الی
العقول لان علمهم ایضامنقسم الی التصور والتصدیق مع ان
علمهم قدیم التصور والتصدیق من اقسام الحادث ومذعموم
الاقسام و ہی التصور والتصدیق ہوالعلم الحصولی الحادث
وقدذکرت المباحث التی یذکره الشارح ہوالحاضرعندالمدرک
اعلم ان فی الحاضر عندالمدرک تعمیمات الاول ان الحاضر
عندالمدرک عام من ان یکون عین المدرک ای المعلوم بحیث
لاتغایر بینهمااصلالابالذات ولابالاعتبارکعلم الباری تعالی علی
الممکنات فانه عین الممکنات بحیث لاتغایر بینهمااصلا فلذاقیل
ان علم الباری تعالی بمعنی الحاضرعندالمدرک ہوعلمه تعالی
بالممکنات لان علمه تعالی بالممکنات عین الممکنات اوغیرالمدرک
ای المعلوم وکان التغایربالاعتبارکما قال المصنف العلم و المعلوم
متحدان بالذات ومتغایرا بلاعتبار کما فی العلم الحصولی لان
المعلوم ہو العین الخارجی والعلم ہو الصورة الماخوذة من العین
الخارجی والتغایر ظاہر وایضا ہذاالحاضر عندالمدرک عام من ان
یکون مرءة لملاحظة ما قصد تصور کما فی العلم بالکنه اوغیر
مرءة لملاحظة ما قصد تصور کما فی العلم بوجهه فہذا

التعريفات اشمل لجميع انحاء العلوم فلذا عدل المضف من التعريف المشهور وهو حصول صورة الشى فى العقل لانه تعريف شامل للعلم الحصولى فقط وايضا عدل المصنف عن التعريف المشهور وهو حصول صورة الشي فى العقل لانه موردللاعتراضات الثلاثة الاول ان العلم من مقولة الكيف على المذهب المختاروفى هذا التعريف يكون العلم من مقولة الاضافة لانه تعريف بالحصول والحصول نسبة والنسبة هى الاضافة والثانى ان الصورة مضافة الى الشئ والمتبادر من التعريف الجهل المركب لان لاصورة فى الجهل ال مركب غير مطابق لذى صورة مع ان الجهل المركب من اقسام العلم والثالث ان ذكرلفظ فى العقل فى هذا التعريف يخرج من العلم العلم بالجزيات لان صورة الحزئيات لا تحصل فى العقل بل تحصل فى الحواس الباطنة وهذا التعريف المشهور وان كان مجابا من الاعتراضات ولكنه محل الاعتراضات بخلاف تعريف محب الله البهارى فانه ليس بمورد للا عتراض اصلا والجواب من المشهورين ممكنا والجواب من الاول وهو ان اضافة الحصول الى الصورة من اضافة الصفة الى الموصوف من قبيل جرد قطيفه واخلاق ثياب والحصول مصدر مبنى للفاعل بمعنى الحاصل فالتقدير هكذا الصورة الحاصلة ولا شك ان الصورة الحاصلة من مقولة الكيف لان

الصورة اذاحصلت فى الذهن فحصلت صفة النضمامية وهى الكيف والجواب من الثانى ان فى العبارةالتقدير فالتقدير هكذا الصورة الحاصلة من الشئ ولا شک ان الصورة الماخوذة عن الشئ عامة من ان تکون مطابقا لذى الصورة او غير مطابقا والجواب عن الثالث ان کلمة فى بمعنى عند ولا شک ان عند العقل عام سوآء كان عين العقل كما فى الكليات او فى قريب العقل كما فى الجزئيات والجوابات وان كان صحيحة ولكن عبارةالعلامة محب الله البهارى لا يرد عليه الاعتراض وهو التعريف بالحاضر عند المدرک فلهذا عدل المصنف من المشهور قوله فلا يصح اذ هو ليس اى ليس المقسم مطلق العلم كما عرفت والمقصود التعريف المقسم وما عرفت ليس بالمقسم واجيب باختيار الشق الاول وهو ان المقسم مطلق العلم يعنى ان المقسم مطلق العلم فى مرتبة مطلق الشئ وهو يتحقق بتحقق فرد وما يجرى عليه اى على مطلق الشئ حكمه اى حكم الفرد فينحصرالاقسام فى التصور والتصديق

بانحصار

اى الفرد فينحصرمطلق العلم بانحصارالعلم الحصولى و الحصولى الحادث فانقيل لانسلم ان العلم بدهى والالكان

مستغنيا عن التعريف فاستدرک الحاظرعندالمدرک الذی موتعریف للعلم قلنا ان التعریف علی قسمین تعریف لفظی وتعریف حقق والممتنع للبدهی هوالتعريف الحقيقى ومذالتعریف لفظی فانقلت ان التعريف اللفظی عبارة من تعریف با لاشهر المرادف کتعريف الليث والغضنفر بالاسد والمذكورفی تعریف المدرک وهو المشتق من الادراک فکانه تعریف العلم بالادراک والادراک ليس با شهر من العلم والمشهورالعلم من الادراک قلنا ان المراد بالاشهرية ا شهرية بالنسبة الى اهل الفن ولاشک ان الادراک الاشهر من العلم عند المنطقيين وان كان الاشهرعند العوام العام واعلم ان فی ذکر-

والحق

اشارة الى اختلاف بين العلماء في نظارته وبداهته وفيه ثلاثة مذاهب الاول مذهب امام الغزالی رح والثاني مذهب الجمهور واالثالث مذهب امام الرازي

ذهب بعض الناس

وهو الامام الرازي

الى ان مطلق العلم نظري متعسرالتحديد

اما انه نظري لانه وقع الاختلاف الكثير في تعريفه والاختلاف علامة الخفاء والخفاء علامة النظري واماكونه متعسر التحديد

لان مبني التحديدعلى الامتياز بين الذاتيات والعرضيات

والامتياز بينهما متعسر كما قال علامة محب الله البهاري صاحب السلم والفرق من الغوامص لان الجنس

مشابه بالعرض العام

في العموم

والفصل بالخاصة

في الخصوص

والجمهور يقولو ن ان مطلق العلم نظري ممكن التحديد

اماكونه نظريا لما مر واما كونه ممكن التحديد لانه من مقولة الكيف ان فسر بالحاضر عندالمدرك اوالصورة الحاصلة من الشيئ عندالعقل او من الاضافة ان فسر بحصول صورة الشيئ في العقل او من مقولة الانفعال ان فسر بانتقاش الذهن لتلك الصورة وقال المعلم الثاني ابونصر فارابي ان المقولات اجناس عالية لما تحتها وكل ماله جنس فله فصل كمامر فثبت انه ممكن التحديداعلم ان المقولات عشرة احدها مقولة الجوهر والتسعة

الباقية مقولات العرض وهي 2كم 3كيف4اين 5 متي 6وضع 7اضافة 8فعل9 انفعال 10ملك

وقال الامام الرازي ان العلم بدهي لان العلم منشاء لانكشاف الاشياء فلوكان نظريا لانكشف بالغير فيلزم الدور لانه منشاء لانكشاف كل الاشياء ولما كان انكشافه بالغير المنكشف بالعلم يلزم الدور ولما كان المختار عندالمصنف هذاالمذهب فقال

والحق انه من اجلي البدهيات

وهذاهو مذهب الامام وقال المحقق الطوسي في شرح الاشارات ان العلما ء اختلفوا في ماهية الادراك اختلافا عظيما فمنهم من جعل الاضافة عارضا للمدرك الى المدرك نفس الادراك ليندفع عنه بعض الشكوك الموردة عن الادراك عنه بعض الشكوك الموردة عن كون الادراك صورة وغفل عن استدعاء الاضافة ثبوت المتضايفين فلزم ان لايكون ما ليس بموجودفي الخارج مدركا

هذا على تقديركون العلم حقيقة مركبة

اي ماذكر من تعسر التحديدلاجل اشتباه الجنس بالعرض العام والفصل بالخاصة كما ذكرنا

واما على تقدير كونه

اي كون العلم

بسيطا فلان نسبة العلم الى العقل لزيادة وضوحه

كنسبة الشمس الى الخفاش

ويقال له بالافغانية شب برك اوشوپرك

كماان الخفاش لايقدر على تمام ابصارها

اي الشمس

فكذاالعقل لايقدر على تمام اكتناهه

اي لايقدرالعقل على تمام كنه العلم

وذهب الاخرون انه من اجلي البدهيات

اي العلم من اوضح البدهيات

لظهور الاشياء الخ اذ لوكان ظهوره بالغيريلزم تحقق ما

بالعرض بدون مابالذات

اذعلى هذاالتقديرلايجيئ شيء من الاشياء ان يكون ظاهرا بنفسه
والحق مذهب الامام الرازي لكون الاولين مخدوشين اماالاول
فبمنع الصغري لجواز ان تكون صدق المقولات بالنسبة الى بعض
ماتحتها كالعلم صدقا عرضيا يعني ان اندرج تحت المقولة
فهومسلم ولكن لانسلم ان يكون المقولة لها جنسا لجواز ان
يكون الاندراج من قبيل فصول الحقائق الجوهرية تحت مقولة

الجوهر واما الثاني فبمنع كون مدار التحديدالخ قوله كالنور والسروربردعليه ان المثال لايطابق الممثل اذالنور والسرورليسامن افرادالعلم اجيب بان الممثل الخ والجوا ب الاخرهو ان النوروالسرورليسا مثالا بل هما نظيران له والفرق بين النظير والمثال ان المثال عبارة عن الشيئ الذي يوضح الممثل له ويكون من افرادالممثل له والنظير عبارة من الشيئ الذي يوضح القاعدة ولايكون من افرادها اويقا ل في الجواب انه مثالا لكن لا للعلم البدهي بل من هومثال لاجلي البدهيات كان قائلا قا ل اجلي البدهيات اي شيئ فقا ل المصنف رح كالنور والسرور او نقول انه مثال للعلم البدهي لكن العبارة بحذف المضاف فالتقدير هكذا كعلم النور والسرورولاشك ان علم النور والسرورمن افراد العلم البدهي

نعم تنقيح حقيقته عسيرجدا

غرض المصنف رح من هذاالعبارة دفع ايراد وهوانا لانسلم ان العلم بدهي لان في حقيقته اختلاف والاختلاف علامة الخفاء والخفاء علامة النظارة فاجاب المصنف رح نعم تنقيح حقيقته عسيرا جدا يعني ان للعلم كنهتين كنهة اجمالية وكنهة تفصيلية فالعلم باعتبارالكنه الاجمالي من اجلي البدهيات لان الكنه

الاجمالي للعلم هو المعني اللغوي وهي الذي يعبرعنه بالفارسية بدانستن ولاشك انه بهذاالمعني يعلم كل ابله وصبي والعلم باعتبار الكنه التفصيلي نظري ثم اعلم ان العلماء قداختلفوا في العلم اختلافا كثيرا حتي بلغ المذاهب فيه ثلاثة عشرالاول ان العلم اضافة وتعلق بين العاقل والمعقول وهذامذهب بعض المتكلمين الثاني مذهب المحققين من المتكلمين القائلين بان العلم صفة بسيطة ذات الاضافة الى المعلوم سواء كان المعلوم موجودا اومعدوما الثالث مذهب الفلاسفة القائلين بالوجودالذهني للاشياء بانفسها في الذهن الذاهبين الى ان العلم هوالحاضر عندالمدرك الرابع مذهب الاشراقين القائلين بان الموجودفي الذهن مثال للمعلوم وشبهه المغاير اياه بالحقيقة الخامس مذهب صدرالدين الشيرازي المعصرللمحقق الدواني من ان الاشياء تحصل في الذهن فتنقلب في الذهن كيفا فصورها الذهنية السادس مذهب صدر الدين الشيرازي في الاسفار الاربعة من ان العلوم صورقائمة بانفسها في عالم اخر والنفوس مبدعة تلك الصورالسابع مذهب صاحب افق المبين من ان العلم عبارة عن الوجودالايضاحي للصورالحاصلة في الذهن يعني حصول الصورة الثامن مذهب القائلين بان العلم هي الحالة الادراكية المعبرعنها في الفارسية بدانش وفي هذاالمذهب مذهبان احدهمامذهب

المصنف رح وبعض المتأخرين من ان تلك الحالة انتزاعية مختلطة متحدة مع الصورة وثانيها انها صفة منضمة متعلقة بالعوارض الذهنية العاشر مذهب القائلين بان العلم اتحاد العاقل مع عقل الفعال الحادي عشرماذهب اليه البعض من ان العلم هومقارنة العاقل والمعقول في العقل الفعال وظني انه هومذهب العاشرالثاني عشرمذهب من يقول ان العلم هوانتقاش المدرك بصورة وقبوله صورة الثالث عشرمذهب من يقول ان العلم هوالوجودالحقيقي مطلقا سواءكانت للمجردات اوللماديات تمت بعون الملك الوهاب المعطي للاجروالثواب وقدتمت هذاالكتاب اولافي سنة 1372شهرجمادي الاول 20في يوم الاثنين وثانيا في سنة 1435ھ ق المطابق 1392ھ ش 9ربيع الثاني في يوم الاحد-ساعة 14-11مساء

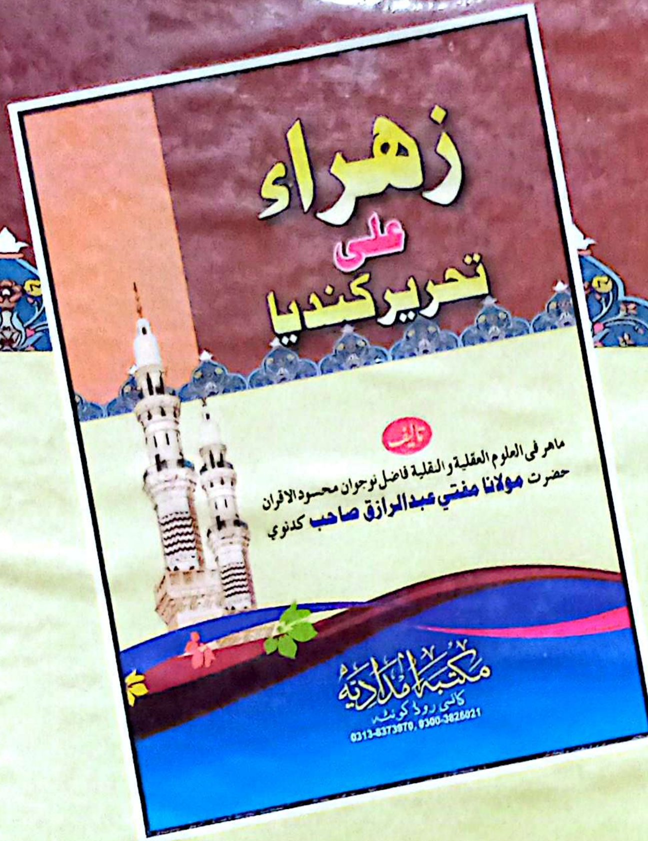
اللهم انصر الغزاة والمجاهدين واحفظ علمائنا من شر المفسدين واغفرلناولاساتذنا ولوالدينا ولجميع المؤمنين امين ثم امين

كتبه تلميذالمصنف

(العبدمن عباد الله عصمت الله بينواعفي عنه)

(بسم الله مهاجر/پیش ایمام لایئواسټاک بروری)

مدرسه محمدية دار الحديث والافتاء نورزئي چوك پشتون باغ كوئته



مکتبہ امدادیہ
کانسی روڈ کوئٹہ
0313-8373970, 0300-3826021